



مَركَزُ الْبَحْرَنِ الْمَركَزيُّ

Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي للمصرف البحريني المركزي

2023

المحتويات

أ	المحتويات
ب	المقدمة
1	1. تطورات السياسة النقدية
2	إدارة السياسة النقدية
2	أسعار الفائدة المحلية
3	أدوات الدين العام
6	2. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية
7	تطوير الأنظمة التشريعية
18	تطورات الأنظمة الرقابية
59	3. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي
60	التراث الجديد
61	وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار
67	أنظمة المدفوعات
70	إصدار النقد
71	البرامج التربوية
72	مشاريع تقنية المعلومات
74	حماية المستهلك
79	وحدة الاتصال الخارجي
84	4. البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (36) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل 1

تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدار عام 2023، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا بالإضافة إلى وضع التوصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع 5% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 5.25% في عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث بلغ 592.979 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2023.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2023 بتغيير أسعار الفائدة حسب الآتي:

- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.25% إلى 5.50%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.00% إلى 5.25% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.00% إلى 6.25%， بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.50% إلى 6.75% وذلك في 1 فبراير 2023.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.50% إلى 5.75%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.25% إلى 5.50% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.25% إلى 6.50%， كما تم الحفاظ على سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض دون تغيير عند مستوى 6.75% وذلك في 22 مارس 2023.

- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 5.75% إلى 6.00%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.50% إلى 5.75% وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع من 6.50% إلى 6.75%， بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 6.75% إلى 7.00% وذلك في 3 مايو 2023.
- تم رفع سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 6.00% إلى 6.25%. كما تم رفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.75% إلى 6.00%， والحفاظ على سعر الفائدة على الودائع لفترة

أربعة أسابيع دون تغيير عند مستوى 6.75%. بالإضافة إلى الحفاظ على سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض عند مستوى 7.00% وذلك في 26 يوليو 2023.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لفترة استحقاق ثلاثة أشهر 6.51% في نهاية عام 2023، مقابل 6.14% في نهاية عام 2022. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة استحقاق ستة أشهر 6.48% في نهاية عام 2023، مقابل 6.27% في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (6-12 شهراً) من 2.74% في نهاية الفصل الأول من عام 2023 إلى 3.07% في نهاية الفصل الرابع من عام 2023. كما ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 2.43% إلى 2.82% خلال الفترة نفسها. وارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.23% إلى 0.24% لنفس الفترة. ارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 8.16% في نهاية الفصل الأول من عام 2023 إلى 9.27% في نهاية الفصل الرابع من عام 2023. في حين انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من 6.44% إلى 6.14% لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتهما إلى السيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف التجزئة مع المصرف المركزي 3.578 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 2.448 مليار دينار بحريني في 31 ديسمبر 2022 بنسبة ارتفاع بلغت 46%.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتواافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات المصارف الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) 89.383 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 106.802 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2022 بنسبة انخفاض بلغت 16%.

خدمة مراقبة الصكوك

خدمة مراقبة الصكوك هي أداة سيولة واقتراض للعملاء والمصارف قائمة على أساس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تم تطويرها بالتعاون بين مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين.

وقد بلغ مجموع عمليات المرابحة 1,246 عملية بمبلغ وقدره 7.682 مليار دينار بحريني خلال عام 2023 مقارنة بـ 940 عملية بمبلغ وقدره 3.892 مليار دينار خلال عام 2022، بزيادة قدرها 97%. هذا وقد بلغ المعدل اليومي لعمليات مرابحة الصكوك 5 عمليات أي بمعدل يومي بلغ 30.851 مليون دينار بحريني خلال عام 2023.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أدونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلام وصكوك التأجير الإسلامي وصكوك الإيجارة والمرابحة.

قام المصرف خلال عام 2023، بإصدار أدونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 70 مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أدونات خزانة حكومية لفترة استحقاق 6 أشهر بصورة شهرية وبمبلغ 35 مليون دينار بحريني. هذا بالإضافة إلى إصدار أدونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق 12 شهراً بصورة شهرية وبمبلغ 100 مليون دينار بحريني.

كما قام مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلام بصورة شهرية لفترة استحقاق 3 أشهر بمبلغ 43 مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامي بصورة شهرية لفترة استحقاق 6 أشهر بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2023، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 13 أبريل 2023 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.00%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 3 مايو 2023 لفترة استحقاق سنتين وبسعر فائدة ثابت بلغ 5.875%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 100 مليون دينار بحريني بتاريخ 27 يونيو 2023 لفترة استحقاق 4 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.25%.
- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ 200 مليون دينار بحريني بتاريخ 15 أكتوبر 2023 لفترة استحقاق 3 سنوات وبسعر فائدة ثابت بلغ 6.50%.

تم تنفيذ إصدارين دوليين على هيئة سندات تنمية حكومية دولية وصكوك إجارة ومرابحة إسلامية دولية تحت مظلة البرنامج الاقتراضي للسندات والبرنامج التمويلي للصكوك وذلك على النحو التالي:

- في 18 أبريل 2023، عين مصرف البحرين المركزي كل من المؤسسة العربية المصرفية (مصرف ABC)، ومصرف البحرين الوطني، سيتي مصرف، إتش إس بي سي، جي بي مورغان، وستاندرد تشارترد مصرف كمدراء رئيسيين مشتركين للإصدار (JLM) من أجل:

- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج التمويلي للصكوك على هيئة (صكوك إجارة بواقع %51 وصكوك مراقبة بواقع %49) بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق سبعة سنوات ونصف تنتهي في 18 أكتوبر 2030 بعائد بلغ %.6.25.

- تنفيذ إصدار دولي تحت سقف البرنامج الاقترافي للسندات على هيئة سندات تنمية حكومية بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق 12 سنة تنتهي في 18 أبريل 2035 بسعر فائدة بلغ %.7.75.

كما قام المصرف خلال عام 2023 بتنفيذ ثلاثة إصدارات على هيئة تمويل خاص بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، و 500 مليون دولار أمريكي على التوالي، بالإضافة إلى تنفيذ تسهيل ائتماني على هيئة قرض بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

الفصل
2

تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تعديلات على فصل إدارة المخاطر الأئتمانية

الانكشافات السيادية

أصدر المصرف في يناير 2023 تعديلات على فصل إدارة المخاطر الأئتمانية من مجلد التوجيهات الأول والثاني، والتي تضمنت حذف القسم المتعلق بالمخصصات مقابل الانكشافات السيادية (CM-1.10) والملحق (CM-1) "مصفوفة مخصصات الديون السيادية" حيث يجب على المصارف احتساب خسارة الأئتمان المتوقعة مقابل التعرض للانكشافات السيادية باستخدام المنهجية والسياسة المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ووفقاً للمتطلبات الخاصة بالتصنيف والمخصصات في القسم (CM-1.8).

القروض المتعثرة وغير منتظمة السداد

أصدر المصرف في فبراير 2023 تعديلات على فصل إدارة مخاطر الأئتمان لجميع مصارف التجزئة وشركات التمويل وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع العالمي. تضمنت تلك التعديلات إضافة وتصنيف التعرضات المشتراء أو ذات التصنيف الأئتماني المخفض (POCI) كجزء من التعرضات المتعثرة وغير منتظمة السداد ويمكن إعادة تصنيفها إلى قروض منتظمة السداد، ولكن بشروط معينة حسب ما هو مبين في الفصل.

كما تضمنت التعديلات إعادة تصنيف التعرضات المتعثرة من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية، لعملاء التجزئة (الأفراد) مدة ثلاثة أشهر للقروض ذات الأقساط الشهرية وستة أشهر للتسهيلات ذات الأقساط رباع السنوية.

تعديلات على فصل كفاية رأس المال وفصل إدارة المخاطر الأئتمانية حول ضمانات الأئتمان

أصدر المصرف في يناير 2023 تعديلات على فصل كفاية رأس المال وفصل إدارة المخاطر الأئتمانية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لجميع المصارف بخصوص ضمانات التخلف عن سداد الأئتمان الممنوحة من قبل تمكين حيث تضمن فصل كفاية رأس المال إضافة مقرة للاعتراف بضمان التخلف عن السداد المقدم من تمكين كأحد عوامل تخفيف مخاطر الأئتمان المؤهلة، كما تضمن فصل إدارة المخاطر الأئتمانية إعفاء جزء الانكشاف/التعرض المضمون صراحةً من قبل تمكين لغرض احتساب خسارة الأئتمان المتوقعة.

تعديلات على فصل الجريمة المالية (FC)

إبلاغ المصرف بشأن عمليات تمويل الإرهاب

قام المصرف في يناير 2023 بإدخال تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم تتضمن إضافة الفقرة التي تنص على وجوب المرخص لهم الإبلاغ عن أي أصول مجمددة أو إجراءات تم اتخاذها وفقاً لمتطلبات الدفتر الواردية في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك محاولات إجراء المعاملات.

متطلبات العناية الواجبة (أعرف عمناك) وعملية الإلهاق الرقمي

كما قام المصرف في سبتمبر 2023 بإدخال تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم بخصوص متطلبات أعرف عمناك وعملية الإلهاق الرقمي حيث لا يتوجب على المرخص لهم القيام بإجراءات العناية الواجبة المعززة للبحرينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي (أينما كانوا) والمغتربين المقيمين في البحرين أما للفئات الأخرى من العملاء فيجب على المرخص لهم القيام بإجراءات العناية الواجبة المعززة لهم. كما تضمنت المتطلبات السماح للمرخص لهم بالقيام بعملية الإلهاق الرقمي لجميع العملاء.

الشركات تحت التأسيس

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 تعديلات على فصل الجريمة المالية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لمصارف التجزئة التقليدية والإسلامية بخصوص تسهيل فتح الحسابات للشركات تحت التأسيس وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة والجتمع مع المصارف بهذا الشأن.

تساهم هذه التعديلات في تسهيل عملية فتح الحسابات للشركات تحت التأسيس وجعلها أكثر انسبابية حيث تنص على أنه يجوز للمرخص لهم من مصارف التجزئة فتح حساب مصرفي لغرض ضخ رأس المال الأولي (حساب مصرفي لإيداع رأس المال) للشركات قيد التأسيس، ولكن لا يجوز إجراء أي تحويلات أو صرف للأموال من هذا الحساب المصرفي حتى يتم استيفاء جميع متطلبات العناية الواجبة بشكل كامل.

كما يجوز للمرخص لهم من مصارف التجزئة فتح حساب مصرفي منفصل لاستخدامه لأغراض مصاريف التأسيس وفق الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع العميل وغيرها من المتطلبات.

تعديلات على فصل كفاية رأس المال للشركات الاستثمارية - المجلد الرابع

أصدر المصرف في فبراير 2023 تعديلات على فصل كفاية رأس المال للشركات الاستثمارية حيث تم خفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125 ألف دينار بحريني إلى 25 ألف دينار بحريني. بالإضافة إلى ذلك، يجب على تلك الشركات الاحتفاظ بأصول سائلة كافية تمثل 25% من نفقات التشغيل المتکبدة في السنة المالية السابقة في جميع الأوقات في شكل أصول نقدية أو أصول سائلة/حاضرية يمكن تحويلها إلى نقد على المدى القصير لتغطية مصاريف التشغيل.

الخدمات المصرفية المفتوحة

ورقة استشارية حول توسيع نطاق الخدمات المصرفية المفتوحة

يقوم المصرف بدراسة الملاحظات المستلمة على الورقة الاستشارية الصادرة في مارس 2023 والتي تتضمن تعديلات على المتطلبات الحالية المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة في فصل المتطلبات العامة للمصارف التقليدية والإسلامية من مجلد التوجيهات الأول والثاني وفصل الخدمات المصرفية

المفتوحة من مجلد التوجيهات الخامس وذلك للسماح للأشخاص الاعتباريين بالوصول إلى العروض المصرفية المفتوحة. تتناول التعديلات المقترنة بالمتطلبات التالية:

- تقوم المصارف بتزويد مقدمي خدمة بدء الدفع ومزودي خدمات معلومات الحساب بالوصول إلى المعلومات التي تخص عملائها من الأشخاص الاعتباريين بشرط موافقتهم.
- يقوم مقدمي خدمة بدء الدفع ومزودي خدمات معلومات الحساب بتطوير والاتفاق مع المصارف على مواصفات واجهة إدارة التطبيقات، وعملية إلحاقي العملاء والخدمات ذات الصلة والمعايير التشغيلية المتواقة مع المعايير والمبادئ الأمنية في إطار الخدمات المصرفية المفتوحة.
- البيانات المطلوب مشاركتها من قبل المصارف وطبيعة المنتجات والخدمات التي تخضع للمتطلبات المذكورة أعلاه.

ورقة استشارية حول متطلبات الخدمات المصرفية المفتوحة

ضمن أهداف المصرف لتعزيز الإطار التنظيمي، أصدر المصرف في أكتوبر 2023 ورقة استشارية إلى مصارف التجزئة والشركات التي تقدم الخدمات المصرفية المفتوحة، تتضمن التعديلات التالية:

- إدخال تعديلات على متطلبات المصادقة للخدمات المصرفية المفتوحة لتنفيذ عملية إلحاقي العملاء.
- إدخال تعديلات على متطلبات الإفصاحات العامة ومتطلبات إعداد التقارير الصادرة عن المصرف بشأن إصدارات أداء واجهة إدارة التطبيقات (API).
- متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمصرف بشأن أداء الخدمات المصرفية المفتوحة من قبل مزودي خدمات معلومات الحساب (AISPs) ومزودي خدمات بدء الدفع (PISPs).

ويدرس مصرف البحرين المركزي مطالبة الجهات المرخصة والموجه إليهم هذا التعميم بتنفيذ المتطلبات وذلك اعتباراً من 1 أبريل 2024.

تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس

أصدر المصرف في مارس 2023 تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي بهذا الشأن. تتضمن هذه التعديلات إضافة فصل جديد عن عروض/طرح الرموز الرقمية (Digital Token Offerings)، ومراجعة لتعريف الأصول المشفرة ومتطلبات الأمان السيبراني.

كما أصدر المصرف في سبتمبر 2023 تعديلات على فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من مجلد التوجيهات السادس تتضمن إضافة فصل جديد للممارسات السيبرانية الآمنة (Cyber Hygiene)

واستخدام متطلبات المصادقة ذات العاملين (Two-factor authentication) على غرار ما تم إصداره لمختصي المجلد الخامس.

شهادات موظفي الحكومة الصادرة عبر البوابة الإلكترونية الوطنية

ضمن إطار مبادرة الحكومة لتعزيز كفاءة وجودة خدماتها الإلكترونية، تم تدريب خدمة البوابة الإلكترونية الوطنية لإصدار شهادات الراتب / الخدمة المقدمة لموظفي الحكومة في إطار ديوان الخدمة المدنية، وعليه أصدر المصرف في نهاية شهر مارس 2023 تعليمياً إلى جميع المرخص لهم بشأن شهادات موظفي الحكومة الصادرة من البوابة الإلكترونية الوطنية وذلك لإعلامهم بأنه ستكون النسخ الإلكترونية متوفرة فقط من الآن فصاعداً ولن يتم إصدار نسخ ورقية مما يفيد بوجوب قبول المرخص لهم للشهادات الإلكترونية لأي خدمات مالية ذات صلة يتم تقديمها لعملائهم. كما أرفق المصرف دليلاً المستخدم للخدمات وعينات من الشهادات الإلكترونية بهذا الشأن.

فصل الحكومة

فصل الحكومة المحدث - المصادر التقليدية والإسلامية

أصدر المصرف في مارس 2023 فصل الحكومة المنقح للمصارف التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر التشغيلية وفصل متطلبات الإفصاح العام.

ونصت المتطلبات على المصادر الالتزام اعتباراً من 1 أكتوبر 2023 وتقدير التغييرات المطلوبة على سياساتها وإجراءاتها وعملياتها وأنظمتها لضمان الامتثال الكامل للمطالبات المضافة وتزويد المصرف بدلائل للتجاوزات وخططة عمل للتنفيذ في 31 مايو 2023.

كما أصدر المصرف في نوفمبر 2023 تدريباً على فصل الحكومة المنقح للمصارف التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني يفصّل فيه المتطلبات الخاصة بالمصارف المحلية "الجزء الأول" عن المتطلبات الخاصة بالفرع "الجزء الثاني" وذلك لجعل الفصل أكثر انسجاماً وسهولة في التطبيق.

فصل الحكومة المحدث - الشركات الاستثمارية

أصدر المصرف في يونيو 2023 فصل الحكومة المنقح للشركات الاستثمارية من المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر، وذلك بعد الانتهاء من فترة الاستشارة ومراجعة الملاحظات المستلمة من القطاع.

وسوف تكون هذه المتطلبات سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2024 ويتعين على جميع الشركات تقديم التغييرات المطلوبة على سياساتها وإجراءاتها وعملياتها وأنظمتها لضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المضافة ديدناً وتزويد مصرف البحرين المركزي بتحليل للتجزئة وخطة عمل للتنفيذ في موعد أقصاه 1 أكتوبر 2023.

ورقة استشارية: تدديث فصل الحكومة لشركات التأمين والشركات المتخصصة

أصدر المصرف في يونيو ويوليو 2023 ورقتين استشاريتين لشركات التأمين والشركات المتخصصة من المجلد الثالث والخامس من مجلدات المصرف حول فصل حوكمة جديد معاد هيكلته يتنااسب مع مدى تعقيد وحجم هذه الشركات وسوف يحل محل النسخة السابقة وذلك على غرار ما تم إصداره للمصارف والشركات الاستثمارية في وقت سابق من هذا العام.

برنامج تمكين لدعم القروض التعليمية للأطباء

أصدر المصرف في أبريل 2023 تعديلاً إلى جميع مصارف التجزئة بخصوص برنامج دعم القروض التعليمية للأطباء حيث ستقوم وزارة الصحة بالتعاون مع تمكين بتقديم خطة جديدة لدعم حصول الأطباء البحرينيين على تعليم متخصص وسيتم التنسيق والترتيب مع مصارف التجزئة التي اتفقت مع تمكين للمشاركة في هذا البرنامج.

وعليه لن تخضع القروض المقدمة بموجب هذه الخطة لمتطلبات التمويل الاستهلاكي المنصوص عليها في القسم الخامس من فصل إدارة مخاطر الائتمان من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف الإسلامية والتقليدية.

قرار رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام لائحة في شأن نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة الصادرة بالقرار رقم (34) لسنة 2010

أصدر المصرف في مايو 2023 القرار رقم (2) لسنة 2023 إلى جميع مصارف التجزئة دول تعديل بعض مواد القرار رقم (34) لسنة 2010 في شأن نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة وذلك بإضافة بعض البنود دول مساهمات المصارف والتغيرات الحاصلة في حالة تغيير رخصة مصرف من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.

تحويل رواتب الموظفين من قبل عمالء المصارف من الشركات

أصدر المصرف في مايو 2023 تعديلاً إلى جميع مصارف التجزئة يلزمهم بإبلاغ عمالئهم من الشركات الذين يقومون بتحويل الرواتب وغيرها من المدفوعات إلى موظفيهم للتأكد من أن تفاصيل التحويل بشأن المعاملات المرسلة للمصارف تصف بوضوح المكونات المختلفة لتحويل الأموال بحيث يكون المصرف

المتلقى قادراً على التمييز بين مدفوعات الرواتب وغيرها من المدفوعات وذلك لتجنب الاستقطاعات الخاطئة لأقساط القرض.

ويعزو ذلك إلى علم المصرف بأن التحويلات أو المدفوعات غير المتعلقة بالرواتب التي يدفعها عملاء المصارف من الشركات لموظفيها يتم تصنيفها بشكل خاطئ على أنها تحويلات للراتب مما يؤدي إلى قيام بعض المصارف باستقطاع أقساط القروض من هذه التحويلات.

إجراء تدبيثات على متطلبات الممثلين المعينين من فصل المتطلبات العامة

أصدر المصرف في يونيو 2023 تدبيثات جديدة على متطلبات الممثلين المعينين من فصل المتطلبات العامة من مجلد توجيهات المصرف الثالث لشركات التأمين حيث تدل هذه المتطلبات محل المتطلبات الحالية في القسم (GR-9) من هذا الفصل وذلك بعد استشارة قطاع التأمين ودراسة والأخذ بالاعتبار الملحوظات المستلحة والاجتماع مع جمعية التأمين البحرينية بهذا الشأن. تضمنت التدبيثات بعض التعديلات على المتطلبات في فصل التفويض وفصل أصول العميل وفهرس التعريف. كما يجب على شركات التأمين غير القادرة على الالتزام الكامل بالمتطلبات الجديدة ضمان الالتزام الكامل بحلول 1 يناير 2024 وكذلك تقديم خطة عمل للتنفيذ إلى القسم المعني في المصرف في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2023.

ورقة استشارية: مقترن إطار إدارة المخاطر الوطنية لأمن المعلومات

استلم المصرف من المركز الوطني للأمن السيبراني في وزارة الداخلية مسودة إطار إدارة المخاطر الوطنية لأمن المعلومات وعليه أصدر المصرف في شهر يونيو 2023 ورقة استشارية لجميع المرخص لهم بهذا الخصوص لإبداء ملاحظاتهم عليها. تهدف هذه المسودة إلى تحسين وتعزيز ضوابط الأمن السيبراني للمؤسسات العامة والخاصة في مملكة البحرين على المستوى الوطني من خلال تقديم إطار وطني لإدارة مخاطر أمن المعلومات حيث يعد قطاع الخدمات العالمية أحد قطاعات البنية التحتية الوطنية الحيوية.

تناول هذه الورقة الاستشارية المبادئ والعمليات والإجراءات لإدارة مخاطر المؤسسات، وتتوفر منهاً منظماً لتحديد وتقدير والحد من ومراقبة المخاطر في عملياتها وأنشطتها المختلفة. كما تعمل هذه الورقة كدليل للموظفين وأصحاب المصلحة المشتركين في أسلطة إدارة المخاطر وتضمن الاتساق والتوكيد في إدارة المخاطر في جميع أناء المؤسسة. وتقدم الورقة أيضاً خطوات عملية وحلول ملموسة، وتزود الممارسين بالأدوات اللازمة لتقدير المخاطر و نقاط الضعف، وأفضل نهج لتنفيذ تدابير أمنية متينة، مما يضمن المرونة في مواجهة التهديدات المتغيرة باستمرار.

متطلبات المصادقة ذات العاملين المقترنة لمرخصي المجلد الخامس

أصدر المصرف في يوليو 2023 التعديلات النهائية على متطلبات المصادقة ذات العاملين (Two-factor authentication) والتي يشار إليها أيضًا باسم (2FA) إلى شركات التمويل وشركات الصرافة ومزودي خدمات الدفع ومشغلي منصات التمويل الجماعي من مرخصي المجلد الخامس وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي ودراسة الملحوظات المستلمة بهذا الشأن. هذا الإجراء هو إجراء حماية إضافي يقوم بتأمين حسابات الأشخاص حيث يجعل من الصعب على المختربين إمكانية الوصول إلى حساباتهم على الانترنت. يجب على المرخص لهم بموجب هذه المتطلبات اتخاذ الإجراءات المناسبة للمصادقة على هوية عملائهم، كما يجب عليهم أيضًا، كحد أدنى، إنشاء ميزات أمان كافية لمصادقة العميل بها في ذلك استخدام عنصرين على الأقل من العناصر الثلاثة المذكورة في المتطلبات.

توزيعات وتحويل أرباح الأسهم

المصارف التقليدية والإسلامية

أصدر المصرف في أغسطس 2023 التعديلات النهائية على فصل المطالبات العامة وكفاية رأس المال من مجلد التوجيهات الأول (المصارف التقليدية) والثاني (المصارف الإسلامية) بشأن توزيعات وتحويل أرباح الأسهم وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المصرفي ودراسة الملحوظات المستلمة بهذا الشأن. تتضمن هذه المتطلبات من المصارف تقديم تفاصيل حول توزيعات الأرباح، وتأثيرها على نسبة كفاية رأس المال ونسبة تعطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، ونسبة الرافعة المالية وغيرها من النسب، وتأثيرها على نتائج اختبار الإجهاد التي ثبت أن توزيعات الأرباح المقترنة لن تؤدي إلى الخلال بالمتطلبات الرقابية وغيرها من المتطلبات.

شركات التأمين

كما أصدر المصرف في نوفمبر 2023 ورقة استشارية بخصوص توزيعات وتحويل أرباح الأسهم لشركات التأمين حيث تضمنت الورقة الاستشارية إلزام شركات التأمين بتقديم تفاصيل حول توزيعات الأرباح، وتأثيرها على متطلبات نسبة كفاية رأس المال وهامش الملاعة المالية، وتأثيرها على نتائج اختبار الإجهاد التي ثبت أن توزيعات الأرباح المقترنة لن تؤدي إلى الخلال بالمتطلبات الرقابية وغيرها من المتطلبات. وقد أصدر المصرف هذه الورقة الاستشارية لشركات التأمين على غرار ما تم إصداره للمصارف سابقاً.

ورقة استشارية: تعديلات على فصل كفاية رأس المال

ضمن مبادرات المصرف لتعزيز الإطار الرقابي والالتزام بمعايير بازل 3 الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، أصدر المصرف في أغسطس 2023 ورقة استشارية تتضمن تعديلات مختلفة على مخاطر الائتمان في فصل كفاية رأس المال من مجلد توجيهات المصرف الأول للمصارف التقليدية وملحقه حيث سيحل الملحق الجديد (CA-2) محل الملحق الحالي وسيتم إضافة ملحق جديد (CA-Appendix) .24)

مشروع قرار في شأن تنظيم حق الضمان على الحسابات لدى المؤسسات المالية والأوراق المالية

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 ورقة استشارية حول مشروع قرار في شأن تنظيم حق الضمان على الحسابات لدى المؤسسات المالية والأوراق المالية والذي يتضمن شروط إنشاء حق الضمان وقواعد حقوق الضمان والحسابات المؤهلة للضمان وغيرها من المتطلبات.

فصل الشركات العائلية

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 فصل جديد "فصل الشركات العائلية" (Family Office Module) وهي فئة جديدة مستحدثة من شركات الاستثمار ضمن المجلد الرابع من مجلد توجيهات المصرف حيث يسمح لها تقديم خدمات الاستثمار وإدارة الثروات للشركات العائلية التي تخضع لرقابة المصرف. وقد تم إعداد المتطلبات لتناسب مع نماذج الأعمال الخاصة بالشركات العائلية التي تقدم خدمات للعديد من العائلات الثرية مع الحفاظ على المتطلبات الرقابية المتعلقة بالحكومة والرقابة الداخلية. وستتمكن هذه الفئة من الشركات المرخص لها من تقديم خدمات استشارية حول إدارة الثروات، وإدارة الاستثمارات، وخدمات أمناء العهد، وإدارة المحافظ، وتقديم استشارات التأمين.

قرار رقم (45) لسنة 2023 بإصدار لائحة تحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منها

أصدر المصرف في سبتمبر 2023 قرار رقم (45) لسنة 2023 بشأن إصدار لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منها في مملكة البحرين، حيث تمت إضافة الأصول المشفرة التي تحدد وفقاً لقواعد والضوابط التي يصدرها المصرف في هذا الشأن ضمن الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول.

متطلبات تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 تعديلاً لجميع مصارف التجوزة حول المتطلبات النهائية بشأن تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية المتقدمة لدعم هذه الشركات. تتضمن المتطلبات الآتي:

1. يجب على مصارف التجوزة مراجعة أهداف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاقها مع الأخذ في الاعتبار مؤشر الأداء الرئيسي لاستراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية المتمثل في نسبة 20% من التمويل المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة من محفظة التمويل المحلية بحلول نهاية عام 2025. ويتوقع المصرف أن تصل المصارف التي تقدم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى النسب الدنيا التالية:

- 5% بحلول 31 ديسمبر 2023.
 - 10% بحلول 31 ديسمبر 2024.
 - 20% بحلول 31 ديسمبر 2025.
2. إنشاء إدارة منفصلة أو وحدة منفصلة داخل إدارة الأئتمان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدجم، و
3. تطوير سياسات ومنتجات محددة لتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة ولتنمية محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعديلات على فصل الجريمة المالية عند اعتماد المرخص لهم على أطراف خارجية للقيام بالعنابة الواجبة للعميل (Third Party Reliance)

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم تتضمن القيام بإجراءات معينه في حال اعتمادهم على مؤسسة مالية خاضعة للرقابة (طرف ثالث) لإجراء وتنفيذ العنابة الواجبة للعميل وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي وأخذ ملاحظاتهم ودراستها.

في مثل هذه الحالات تكون للمؤسسة المالية (الطرف الثالث) علاقة عمل قائمة مع العميل وتكون مستقلة عن علاقة العميل مع المرخص له حيث يقوم الطرف الثالث في هذه الحالة بتنفيذ إجراءات العنابة الواجبة الخاصة به تجاه العميل. يختلف هذا عن عملية الإسناد/ الاستعانت بمصادر خارجية حيث يقوم المرخص له بمراقبة وتوجيه الطرف الثالث من أجل التنفيذ الفعال لإجراءات العنابة الواجبة تجاه العميل وفقاً لإجراءات التي يحددها المرخص له.

تنص المتطلبات، بأن تظل المسئولية النهائية على عاتق المرخص له للالتزام بتدابير العنابة الواجبة تجاه العميل في حالة الاعتماد على أطراف أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تمنع المتطلبات الاعتماد على أطراف ثلاثة للقيام بإجراءات العنابة الواجبة المعززة، ولكن يمكن للمرخص له الاتفاق معها للحصول على الوثائق أو المعلومات اللازمة.

قرار رقم (54) لسنة 2023 بإصدار لائحة قواعد وإجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية

أصدر المصرف في أكتوبر 2023 القرار رقم (54) لسنة 2023 بشأن قواعد وإجراءات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي، وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي واستلام الملاحظات ودراستها.

تسري أحكام اللائحة المرافقية للقرار على كافة الجهات والأشخاص المعنيين بشأن عروض أو عمليات الاستحواذ أو الاندماج التي ينتج عنها السيطرة على أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق

و عمليات الاندماج التي تكون الشركة المساهمة المدرجة طرفاً فيها سواء كانت شركة دامجة أو شركة مندمجة.

ورقة استشارية: نسبة إجمالي الأقساط والحد الأقصى للمدة

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 ورقة استشارية تتضمن تعديلات على فصل المخاطر الأئتمانية بشأن نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي إجمالي الراتب والحد الأقصى للمدة المطبقة على التمويل الاستهلاكي، لمصارف التجزئة وشركات التمويل. تضمنت الورقة الاستشارية التالي على سبيل المثال لا الحصر:

- يجب على المصارف وشركات التمويل التواصل عبر البريد الإلكتروني/الرسائل النصية القصيرة لـإعطاء الخيار لجميع عملاء القروض القائمة بقبول أو رفض إعادة الهيكلة التلقائية لمدة عشر سنوات;
 - لا يجوز النظر في عملية إعادة الهيكلة هذه أو استخدامها في أي تخفيض إلى المرحلة الثانية في المستقبل بسبب الطبيعة الاستثنائية لهذا المتطلب.
 - تخفيض نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي إجمالي الراتب من 50% إلى 40% وزيادة فترة السداد من 7 سنوات إلى 10 سنوات، كما يجب احتساب فترة القرض التي انقضت بالفعل ضمن مدة العشر سنوات؛
 - يمكن للمصارف وشركات التمويل فرض رسوم إعادة الجدولة المناسبة المسماوح بها وفقاً للحد الأقصى للرسوم والمصاريف في مجلد التوجيهات.
 - لا تطبق المدة الجديدة على التعرضات ضمن المرحلة 3.
 - لا يجوز للمصارف وشركات التمويل زيادة أسعار الفائدة عند إعادة هيكلة التسهيلات القائمة إلى هذه المدة الجديدة؛
- وقد قام المصرف بدراسة الملحوظات الواردة من القطاع المالي، واجتمع مع المصارف وينتظر حالياً مقتراً من جمعية مصارف البحرين.

فصل المتطلبات البيئية والاجتماعية ودوكرمة الشركات

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 فصل المتطلبات البيئية والاجتماعية ودوكرمة الشركات المتعلق بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية ودوكرمة الشركات (ESG) لجميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التأمين وشركات التمويل والشركات الاستثمارية فئة 1 و 2g وذلك بعد الانتهاء من فترة استشارة القطاع والأخذ بالاعتبار ردود وملحوظات القطاع المالي على الورقة الاستشارية الصادرة بهذا الشأن.

وأعلم المصرف المرخص لهم بأنه خلال السنوات الأولى من تنفيذ متطلبات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والدوكرمة، قد تكون هناك تحديات تتعلق بالبيانات والمنهجية. ومع ذلك، يجب على الشركات اتخاذ جميع الخطوات المناسبة للبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية باستخدام طرق بديلة أو آليات إبلاغ

مبسطة حيث يظل هذا الإفصاح عادلاً وواضحاً وغير مضللاً. ويجب على الشركات أيضًا أن تشرح بشكل مناسب أي قيود على قدرتها على الإبلاغ والخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجة هذه القيود.

كما عقد المصرف جلسة حوارية بالتعاون مع وزارة التنمية المستدامة للتباحث مع القطاع حول هذا الشأن قبل إصدار التوجيهات بشكل نهائي.

تسري المتطلبات المذكورة أعلاه اعتباراً من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (أي أنه سيكون موعد أول تقرير للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 في العام 2025). كما سيتم دمج الفصل الخاص بالمتطلبات البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات (ESG) ضمن مجلد جديد "المجلد المشترك" ضمن مجلد توجيهات المصرف.

تعديلات على فصل عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Module TMA)

أصدر المصرف في نوفمبر 2023 تعديلات على القسم (TMA-2.2) الخاص بالمستشار المهني المستقل وموافقة المساهمين بشأن تشكيل لجنة مستقلة من مجلس الإدارة للقيام بمسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالعرض من الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال وذلك بعد الانتهاء من استشارة القطاع المالي ودراسة الملاحظات المستلمة.

احتساب تكلفة التأمين على القروض/التمويل

متطلبات جديدة: المصادر التقليدية والإسلامية

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 متطلبات جديدة في فصل أخلاقيات العمل والسوق من مجلد التوجيهات الأول والثاني في القسم BC-4.21 وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة في هذا الشأن والاجتماع مع المصادر وجمعية مصارف البحرين وجمعية التأمين البحرينية وشركات التأمين بهذا الشأن.

تتضمن هذه المتطلبات احتساب تكلفة التأمين على القروض والتمويل من قبل المصادر ومنهجية احتساب مبالغ التغطية التأمينية ومتطلبات الإفصاح وحقوق العميل في هذا الشأن.

ورقة استشارية: شركات التمويل

أصدر المصرف في ديسمبر 2023 ورقة استشارية إلى شركات التمويل حول احتساب تكلفة التأمين على القروض على غرار ما تم إصداره للمصارف مسبقاً. قام المصرف بإضافة هذه المتطلبات في فصل أخلاقيات العمل والسوق من مجلد التوجيهات الخامس لشركات التمويل والتي تضمنت احتساب تكلفة التأمين على القروض من قبل شركات التمويل ومنهجية احتساب مبالغ التغطية التأمينية ومتطلبات الإفصاح وحقوق العميل في هذا الشأن.

ورقة استشارية: متطلبات التأمين على الحياة والتأمين المرتبط بالوحدة

ضمن جهود المصرف المركزي لتعزيز إطاره الرقابي، أصدر المصرف في ديسمبر 2023 ورقة استشارية حول باب جديد (BC-5) بشأن "التأمين على الحياة والتأمين المرتبط بالوحدات" ضمن فصل أخلاقيات العمل والسوق – من المجلد الثالث من مجلد توجيهات المصرف. يتضمن الباب الجديد مقترن متطلبات تصميم المنتج والإشراف عليه، والتسعيرة والشروط والأحكام، والمطالبات، وبيع المنتجات والإفصاحات، وإخطارات العملاء وغيرها من المتطلبات الأخرى.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي والجهات الحكومية الأعضاء بلجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من إعداد تقرير المتابعة الخامس لتقييم إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة خلال العام 2023. وسيتم مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيعقد في خلال شهر مايو 2024. وقد أبرز تقرير المتابعة المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الجهات المختصة لمواكبة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وواصلت إدارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار تقارير شهرية للأصول المجمدة وفقاً لأنظمة العقوبات العالمية لمراقبة مثل هذه الأصول بعناية.

وقامت الإدارة ب زيارات التفتيش الميدانية على المصادر والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف والتي تهدف لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. ويتم التركيز في الزيارات الميدانية على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط وبالتالي دعم جهود المصرف الرامية إلى تعزيز إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قام مصرف البحرين المركزي خلال هذا العام بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وتخصيص الكوادر المختصة اللازمة لاستيفاء متطلبات مختلف المعايير المتعلقة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي وبالإضافة إلى المشاركة في مختلف التقييمات الدولية المتعلقة بذلك المعايير. وعليه، فقد ساهمت الإدارة بالتنسيق مع الإدارات الأخرى بالمصرف في الإجابة على الاستفسارات وتجميع البيانات المتعلقة بتقييم الإجراءات التي يتم تنفيذها لتطبيق التبادل التلقائي للمعلومات بمملكة البحرين. وقد خلصت نتائج التقييم بأن المصرف يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال

للمعايير الآنفة الذكر بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح، وحصلت مملكة البحرين على درجة التزام فيما يتعلق بمدى فاعلية تطبيق المعايير.

وقد خضعت مملكة البحرين لتقدير مدى فاعلية تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات حيث خلصت نتائج التقييم بأن مصرف البحرين المركزي يمتلك استراتيجية شاملة للامتثال للمعايير بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير بشكل صحيح، والجدير بالذكر بأنه تم تقييم المملكة بأنها على "المسار الصحيح" وهو أعلى تقييم ممكن الحصول عليه فيما يتعلق بمدى فاعلية تطبيق المعايير الآنفة الذكر. وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باعتماد التقييم ونشره في نوفمبر 2023.

وعلى صعيد معايير الجوهر الاقتصادي، فقد خضعت مملكة البحرين لعملية تقييم كفاءة الآلية المتبعة في مراقبة معايير المؤسسات المعنية لمتطلبات المعايير وقد خلصت نتائج التقييم بأن المصرف يمتلك آلية مراقبة مجهزة بالكامل والقدرة الالزمة لتقدير المخاطر المتعلقة بالتقارير المعنية.

وتطبيقاً للمعايير السابقة الذكر، فقد قام المصرف بجمع التقارير المطلوبة من المؤسسات المالية المعنية والمتعلقة بمعايير الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) وإرسالها إلكترونياً إلى الدول المعنية. كما قام المصرف بجمع التقارير من المؤسسات المالية المعنية وتقييم المخاطر المتعلقة بمعايير الجوهر الاقتصادي. وتلخصت نتائج التقييم بأن المؤسسات المالية الآنفة الذكر مستوفية لمعايير الجوهر الاقتصادي.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصادر والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً لسبتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارات الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام 2023:

- المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs):** ووصلت إدارة الرقابة المصرفية مراقبتها الصارمة على المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية D-SIBs من خلال إدارات الرقابة المصرفية التقليدية. وشمل ذلك مراجعات ربع سنوية للأداء المالي، واجتماعات احترافية نصف سنوية، وتحليل سنوي مفصل لخطط التعافي والحل الخاصة بها (RRPs).

- 2. تنفيذ مبادرات جديدة:** كجزء من نهج المصرف الرقابي الاستباقي والتعاوني لإيجاد حلول للقضايا الناشئة في القطاع المصرفي، قام المصرف بإجراء مناقشات عدّة مع جمعية مصارف البحرين لإنشاء مركز عمليات الاحتياط (Fraud Operations Center). ويهدف هذا المركز إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقضايا الاحتياط بالإضافة إلى التدابير الاحترازية المضادة، مما يعزز الرقابة على تحويلات الأموال الاحتياطية داخل مملكة البحرين. بالإضافة إلى ذلك، تعاون المصرف مع المصارف لتعزيز الإفصاحات البيئية والاجتماعية وال الحكومية، بما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية.
- 3. انكشافات المصارف على الأطراف ذات العلاقة:** واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها المنتظمة لانكشافات المصارف المحلية على الأطراف ذات العلاقة بها بهدف الحد من مخاطر التركيز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عن المصرف.
- 4. مراقبة الانكشافات العقارية:** من خلال التركيز على السيطرة على المخاطر في القطاعات المتقلبة، واصلت إدارات الرقابة المصرفية بالمصرف مراقبة الانكشافات العقارية للمصارف بشكل ربع سنوي للحد من مخاطر التركيز في القطاع العقاري.
- 5. مراقبة محفظة الديون المتعثرة:** واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها وتقييمها لمحفظة القروض المتعثرة بشكل ربع سنوي، بما في ذلك النظر في أي آثار ما بعد Covid-19 عند تقييم المحفظة. وبناء على هذه التقييمات، قامت المصارف وشركات التمويل باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بناء على تعليمات المصرف للحد من النمو المحتمل لمحافظة الديون المتعثرة.
- 6. المجتمعات الاحترازية:** كجزء من مهاراتها الرقابية، عقدت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية 47 اجتماعاً احترازاً خلال العام، وقد شملت الاجتماعات نقاش أداء المرخص لهم في العام السابق، وتوجههم الاستراتيجي للمستقبل وغيرها من القضايا الرقابية ذات الصلة. وتضمنت هذه الاجتماعات أيضاً اجتماعات نصف سنوية مع المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs).
- 7. اجتماعات حول البيانات المالية:** استمرت إدارات الرقابة المصرفية بعقد اجتماعات ثلاثة بشكل سنوي مع المصارف والشركات المالية بحضور المدققين الخارجيين لمناقشة النتائج المالية للسنة قبل اعتمادها من قبل مجالس إدارات المصارف والموافقة عليها. وشملت المناقشات قائمة المخصصات ومدى كفايتها والتدركات في الأصول المتعثرة، وممارسات التقييم، وإثباتات الدخل، وتوزيعات الأرباح المقترحة، من بين أمور أخرى.

8. اجتماعات الكليات الإشرافية: شارك المصرف في اجتماعات الكليات الإشرافية التي نظمتها السلطات الرقابية المحلية في كل من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، بهدف تعزيز الإشراف عبر الحدود على فروع المصادر الأجنبية المرخصة.

9. إطار العمل المصرفي المفتوح (Open Banking): واصلت إدارة الرقابة المصرفية بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا المالية وإدارة تقنية المعلومات في المصرف مراقبة تنفيذ مراحل إطار العمل المصرفي المفتوح الجديد في المملكة من قبل المرخص لهم لضمان امتثالهم لمتطلبات المصرف.

10. الدراسات والاستطلاعات: قامت إدارات الرقابة المصرفية بالقيام بعدد من الاستطلاعات خلال العام في إطار سعيهم لتعزيز جودة الخدمات المصرفية وضمان ضوابط كافية لحماية مصالح العملاء، وشملت هذه الدراسات تمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والتغيرات في أسعار الفائدة من قبل المصارف، والامتثال لإرشادات الاحتياط في (Apple Pay)، وكيفية إجراء الدسابات المتعلقة بخطة الدفع السهلة لبطاقات الأئتمان، وعملية الإلتحاق الرقمي للعملاء من ضمن أمور أخرى.

11. مجالس الإدارة والهيكل الإداري: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراجعة التقارير السنوية لاحتكمة الشركات والهيكل التنظيمي لمجالس إدارة المصارف وشركات التمويل. وشمل ذلك تقييم أداء مجلس الإدارة، وحضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس، وهيكل اللجان الفرعية التابعة للمجلس، وتعيين أعضاء مستقلين من ضمن أمور أخرى. كما قامت الإدارات أيضًا خلال هذا العام بتقييم امتثال المصارف لمتطلبات وارشادات وحدة الضوابط عالية المستوى (High Level Controls) المعدلة والتي تضمنت أيضًا قوانين جديدة بشأن السلوك الأخلاقي والإبلاغ عن المخالفات.

12. الالتزام بمعايير أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات: واصلت إدارات الرقابة المصرفية مراقبتها للالتزام المرخص لهم بنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات والتصريف بشكل عادل ومسؤول في التعامل مع العملاء.

13. اجتماعات حول التركيز على العملاء وتعزيز ثقافة الامتثال: عقدت إدارات الرقابة المصرفية اجتماعات مع المصادر للتأكد على ضرورة قيام الإدارات العليا للمصارف بنشر ثقافة التركيز على العملاء في المؤسسة إلى جانب تحسين جودة تقديم الخدمات وضمان المساءلة والمسؤولية الإدارية عن أوجه القصور في خدمة العملاء. كما تمت مناقشة ضرورة سرعة حل شكاوى العملاء.

علاوة على ذلك، طلب من المصادر أيضًا تقديم عروض حول تعزيز ثقافة الامتثال والسلوك الأخلاقي في مؤسساتهم.

بهدف تقليل المخاطر على النظام المالي والمستهلكين وتعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي رقابته الصارمة والإشراف على امتثال المرخص لهم بمتطلبات المصرف تماشياً مع إرشادات بازل 3.

14. الإفصاح العام من قبل المصادر: واصلت إدارات الرقابة بشكل مستمر بالشراف على امتثال المصادر لمتطلبات الإفصاح العام الصادرة عن المصرف، بما في ذلك تقييم تقارير المدققين الخارجيين السنوية لضمان الشفافية والإفصاحات الكافية لأصحاب المصلحة.

15. الاجراءات التنفيذية: سعياً للحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي والمستهلكين، قام المصرف بفرض معايير الامتثال من خلال آليات ومعايير فعالة. وبناء على ذلك، وكما هو منصوص عليه في المادة 38 من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية في المصرف باتخاذ 15 إجراء جزائي ضد مجموعة من المرخص لهم، بما في ذلك فرض غرامات مالية خلال العام 2023.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

ركزت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية ("IFISD") خلال عام 2023 على تعزيز الإشراف على كل من المصادر ومقدمي الخدمات المساعدة، مع ضمان تطوير الموظفين من خلال مختلف أنواع برامج التدريب. وقد قامت الإدارة بزيادة التعاون مع الإدارات الرئيسية في مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك إدارات السياسات والتراخيص والشكوى والخدمات المصرفية.

ومع زيادة عدد الشركات المرخص لها بتقديم الخدمات المساعدة، أنشأ مصرف البحرين المركزي وحدة متخصصة تحت الادارة مسؤولة عن الإشراف على هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، التقت الادارة بالعديد من الشركات المصرفية المفتوحة للتعرف على التحديات التقنية لتحسين تجربة رحلة العميل في الخدمات المصرفية المفتوحة. كما عمل مصرف البحرين المركزي أيضًا على تخفيف العقبات الحالية بما في ذلك رحلة العميل وعملية مصادقة العميل. بالإضافة إلى ذلك، تعاونت الادارة مع وحدة السياسات ووحدة التكنولوجيا المالية والابتكار لتعزيز إطار العمل المصرفي المفتوح، بالإضافة إلى مجلد التوجيهات بما في ذلك القواعد المتعلقة بالأمن السيبراني، والتغطية التأمينية على تسهيلات التمويل، وتقييمات الأرباح، بالإضافة إلى تحسينات لعائدات المعلومات الاحترازية للمصارف الإسلامية، لعكس أي معايير محاسبية أو تغيرات في القواعد. ساهمت الادارة في تقييم الطلبات الجديدة للعديد من الشركات التي تسعى للحصول على ترخيص من مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك AISP/PISP، وشركات الاستشارات

الشرعية، ومنصات التمويل الجماعي ومقدمي خدمات الدفع.

كما تحرص الإدارة على أن تكون على اطلاع بالتغييرات في السوق والمخاطر الناشئة التي تتعرض لها الشركات المرخص لها. وبالنظر إلى ذلك، عقدت الإدارة اجتماعات متعددة مع المرخص لهم، مع التركيز خلال العام على إدارة مخاطر الاحتيال ومركزية العملاء. ووجهت الإدارة المصادر إلى تنفيذ أنظمة متقدمة لرصد الاحتيال بناءً على التعلم الآلي، وحثت المصادر على تعين مسؤولي مخاطر الاحتيال لمراقبة حوادث الاحتيال بشكل فعال. حيث عملت الإدارة مع الإدارات الإشرافية الأخرى في مصرف البحرين المركزي على إنشاء نهج إشرافي يساعد على الاشراف الاستباقي على المرخص لهم.

ركزت الإدارة على تطوير مهارات موظفيها من خلال تسجيلها في الدورات التدريبية لمعهد BIBF (المهارات التقنية والشخصية). وقد شارك موظفي الإدارة في مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية افتراضية وفعالية، بما في ذلك برنامج مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي عبر الإنترنت التي تغطي المواضيع الرئيسية المتعلقة بتعافي المصادر وتسويتها، والحكومة البيئية والاجتماعية. كما حضر أحد موظفي الإدارة برنامج تدريب المشرفين المصرفيين الذي قدمته أكاديمية MAS، في حين حضر اثنان من الموظفين برنامج تهيئة رؤساء الخدمات المصرفية للأفراد وبرنامج تهيئة مدراء إدارة المخاطر الذي عقده صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي.

واستقبلت الإدارة وفود من الخارج نظراً لأهمية تبادل الخبرات مع الجهات التنظيميةzmile، لمواصلة تعزيز الرقابة على مقدمي الخدمات والمصارف الإسلامية، من أجل ضمان النمو في القطاعات محلياً وعلى المستوى الإقليمي. استقبلت الإدارة خلال عام 2023 وفوداً من الأردن والجزائر وقد استفاد جميع الحضور من النقاشات التي جرت في هذه اللقاءات.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش 51 زيارة تفتيشية خلال العام 2023 موزعة على أنواع مختلفة من المؤسسات المرخص لها، بما في ذلك المصادر وشركات التأمين وشركات الاستثمار والتراخيص ذات الطبيعة الخاصة وشركات أسواق رأس المال من خدمات الأصول المشفرة وتعهدات الاستثمار الجماعي (CIs) وقد أجريت الزيارات باستخدام إطار إشرافي قائم على المخاطر ومصمم لتحقيق الأهداف الإشرافية وتقديم م坦ة إطار المراقبة في المؤسسات المرخص لها الذين تم تفتيشها.

ومن بين الزيارات التفتيشية، كانت 53% زيارات موضوعية للتحقيق في جوانب خاصة مثل حماية المستهلك، وحكومة الشركات، وإدارة مخاطر الاحتيال، ومخاطر نظام الدفع، وخدمات المصادر المراسلة، وهيكل المجموعات عبر الدود ومراجعة صحة مجموعة واسعة من شكاوى العملاء.

(CMORTE) الإطار القائم على مخاطر

طبقت الإدارة خلال الزيارات التفتيشية الإطار القائم على مخاطر (CMORALE) والذي يشمل عناصر التقييم التالية - كفاية رأس المال، كفاءة الإدارة، المخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر، الشفافية والإفصاح، جودة الأصول، السيولة، والإيرادات. وتهدف المنهجية المتبعة في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي إلى تعزيز سلامة ومتانة المؤسسات المالية. وتشمل نتائج إجراءات التفتيش حث المؤسسات المرخص لها على ضمان الإدارة الفعالة للإجراءات التنظيمية اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي عن طريق الحد من مخاطر الإعسار وحالات الخسائر التي يتعرض لها المودعين أو المستثمرين؛ وبالتالي، ضمان حماية المستهلك وتخفيف أي خسارة محتملة لثقة السوق.

ونظراً للمشهد التنظيمي العالمي المتغير باستمرار، والمخاطر الناشئة، والتصریفات المختلفة الصادرة عن هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفی (BCBS)، واصلت إدارة التفتيش جهودها خلال العام لوضع وتعزيز منهجيتها لتصنيف المخاطر لتقييم الأعمال التجارية، ومراقبة فشل الرقابة والمخاطر النظامية للمؤسسات المرخص لها، وتقييم المخاطر الناشئة من المنتجات المالية المبتكرة.

إعادة تصميم وصياغة تقارير التفتيش

خلال العام، قامت الإدارة بإعادة تصميم نموذج تقارير التفتيش. ويتوافق الشكل الجديد مع المبادرة الإشرافية القائمة على المخاطر والذي يعتمد على تنسيق جدولي لتقديم ملاحظات التفتيش بما يتماشى مع أهداف الإشراف الخاصة بمصرف البحرين المركزي. كما تم تطوير جدول تصنيف مفصل للمخاطر لدعم إعداد التقارير الجديدة، حيث تمت موافقة عناصر المخاطر مع النموذج الإشرافي لتصنيف المخاطر.

مراجعة نماذج الأعمال

تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن BCBS، تم تطوير وتنفيذ منهجية مدروسة لمراجعة نموذج الأعمال كجزء من عملية التفتيش لتقييم استدامة نماذج الأعمال الخاصة بالمرخص لهم. ويحدد إطار تقييم نموذج الأعمال نقاط الضعف في نموذج الأعمال مثل توقعات الأعمال غير الواقعية، والرغبة في المخاطرة غير المستدامة، وتراجع المركز التنافسي، وأوجه القصور في الإدارة، وعدم الاهتمام الكافي باحتياجات المستهلكين.

الرقمنة

ومع دخول المصادر الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية إلى القطاع، طورت إدارة التفتيش إطاراً لتقييم المصادر الرقمية ومقدمي الخدمات المساعدة. يتضمن الإطار الجديد مكونات مراجعة إضافية مثل المراجعة الأمنية لتطبيقات الهاتف المحمول بناءً على إطار MASVS الخاص بـ OWASP، الإطار المصرفي المفتوح، وتقييم الاحتيال عبر الإنترنت.

تم تعزيز تدقيق مقدمي خدمات الأصول المشفرة الخاضعين للتنظيم من خلال استكمال امتثالهم لوحدة الأصول المشفرة (CRA) الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى التزامهم بالمعايير العالمية مثل معايير أمان العملات المشفرة (CCSS) فيما يتعلق بضوابط المحفظة، المصادقة (مثل ترتيبات Sig المتعددة)، وتعقيم البيانات وإثبات متطلبات الاحتياطيات.

ومع النمو السريع في استخدام أنظمة الدفع الالكترونية، ركزت مراجعات الفحص الموقعي على أنواع مختلفة من مقدمي خدمات الدفع بما في ذلك المصادر المصدرة والمستحوذة وبوايات الدفع ومقدمي خدمات الدفع الوسيطة. تم توسيع نطاق الأمر نفسه أيضًا ليشمل تطبيق مفهوم Insurtech من قبل بعض حاملي تراخيص التأمين الذين يقدمون الخدمات للعملاء عبر وسائل الإنترنت مثل موقع الويب وروبوتات الدردشة الآلية. علاوة على ذلك، تم تعزيز المراجعات الميدانية لتشمل مراجعة أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) من قبل المرخص لهم.

تقييم مخاطر الأمن السيبراني

وقد أدت رقمنة القطاع المالي إلى زيادة التركيز على مخاطر الأمن السيبراني والضوابط المرتبطة بها. قامت إدارة التفتيش خلال العام بدمج إطار تقييم الأمان السيبراني الخاص بها مع إطار إدارة المخاطر التابع للمركز الوطني للأمن السيبراني. علاوة على ذلك، واصلت الإدارة جهودها لتعزيز برنامج تدقيق الأمان السيبراني واختبرت بشكل تجاريبي العديد من الأدوات والمنصات المتخصصة في ضوابط الأمان السيبراني من خلال تقييم السطح الخارجي للمرخص لهم ومسح أصولهم الخارجية أو المتابعة للجمهور؛ لتمكن الإدارية من الحصول على رؤية أوضح عن أصول وأسطح الهجوم، وفي الوقت نفسه، السماح بتحليل أقران المرخص لهم داخل نفس القطاع وقياس مخاطر الأمان السيبراني.

حماية المستهلك

لتحقيق الهدف الإشرافي الأساسي المتمثل في حماية المستهلك، واصلت إدارة التفتيش إجراء فحص معارضات حماية المستهلك للمؤسسات المرخص لها باستخدام إطار تقييم مفصل يشمل مراجعة الاستراتيجية والدокументة الثقافية وملائمة تصميم المنتج والمعاملة العادلة والمنصفة للمستهلكين والإفصاح وخصوصية البيانات. كما قامت الإدارية بتوسيع جهودها لتقييم مدى التزام المرخص لهم بقانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم 30 لسنة 2018).

وعلى صعيد خاص، أجرت إدارة التفتيش تمريرًا موضوعيًّا لفحص دقة أقساط التأمين التي تفرضها مصارف التجزئة على قروض العملاء، وما إذا كان قد تم تحريرها بطريقة عادلة ومنصفة. وبناءً على نتائج التفتيش، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهات إلى المرخص لهم المعنيين لتعزيز معارضاتهم.

إجراءات التفتيش

وأطلت إدارة التفتيش جهودها لتعزيز إجراءات الفحص. وتضمنت المبادرات في هذا السياق تقديم إطار تقييم لمخاطر التدخل، وتحسينات في التفتيش الميداني لمعايير الأمن في أجهزة الصرف الآلي التابعة للمصارف وتعزيز إجراءات اختبار التحمل ومراجعة عملية تقييم ملائمة رأس المال (ICAAP). وفي ضوء اعتماد التكنولوجيا، والحوسبة السحابية، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات، قامت الإدارة بتعزيز إطار تقييم المنتجات الجديدة الخاصة بها. بهدف التكيف مع الإطار التنظيمي المتغير، قامت الإدارة بتتوسيع إطار التفتيش ليشمل تقييم الفجوة في الممارسات البيئية والاجتماعية والدولية المرخص لهم.

مبادرات التطوير المهني المستمر CPD

إيماناً راسخاً بالتطوير المهني واستجابة للتركيز التنظيمي الأكبر على ممارسات الإدارة السلية للمخاطر داخل القطاع المالي والتحديات الناجمة عن تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور التكنولوجيا المالية، (Continuous Professional Development) (CPD) واصلت إدارة التفتيش جهود التطوير المهني المستمر من خلال تحديد وتنفيذ التدريب وبرامج التطوير المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرة اللازمة لتقييم ممارسات إدارة المخاطر بشكل فعال والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي.

بالإضافة إلى التدريب الفردي القائم على احتياجات أعضاء فريق التفتيش، حضر العديد من الموظفين برنامج تنمية المهارات الإشرافية التابع لمصرف البحرين المركزي وبرنامج التدريب على المحاسبة الجنائية خلال العام.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2023، على استكمال تنفيذ بنود خطة الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع العالمي الأخرى في البحرين. وقد تم استكمال الخطة بالشكل الذي يمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، وذلك من خلال الترخيص للمزيد من المؤسسات المالية والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، إضافةً إلى تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها. وقد تم الاعتماد على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأول، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الملائمة من أجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، والتي بدورها تعزز ثقة المستثمرين والمعاملين في هذه الأسواق.

التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي

تحديث مجلد التوجيهات السادس الخاص بمعاهدة الرقابة والشراف على قطاع رأس المال

- تم التعديل على الفصل الخاص بمحاربة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف في سبتمبر 2023، حيث تم إلغاء المتطلبات المنصوص عليها في القاعدة AML-1.4.14 والتي توجب حصول المرخص لهم على موافقة المصرف المسبيقة قبل الإلتحاق، الرقمي للعملاء المقيمين خارج دول الخليج. كما تم إجراء تعديل على فصل مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية في أكتوبر 2023 بما يتوافق مع التوصية 17 من مجموعة العمل المالي (FATF)، بشأن تكين الشركات المرخص لها بالإعتماد على أطراف ثالثة في استكمال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence).
- تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 12 نوفمبر 2023 في الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، والتي تشمل تعديلات في القسم الخاص بمتطلبات القسم TMA-2.2 "الاستشارة المستقلة وموافقة المساهمين".

- أصدر المصرف تعديلات على الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset CRA Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، حيث تم تضمين بعض التحديثات لتعزيز الإطار التنظيمي بما يتوافق مع التطورات في القطاع وأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى استحداث فصل خاص بطرح الأدوات الرمزية المالية (Digital Token Offering DTO). كما تمأخذ هرئيات وملاحظات الجهات والشركات المعنية بعين الاعتبار، بعد أن تم إصدار ورقة استشارية بتاريخ 7 أغسطس 2022 بشأن التعديلات المقترنة.

التحديث على قرارات مصرف البحرين المركزي

- تم اصدار قرار رقم (1) لسنة 2023 بتاريخ 16 فبراير 2023 لتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي، والذي يلغى على أثره القرار (1) لسنة 2007، بتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات المقدمة من المصرف.

- أصدر مصرف البحرين المركزي القرار رقم (54) لعام 2023، بتاريخ 26 أكتوبر 2023، بشأن لائحة قواعد وإجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية ("بورصة البحرين")، بناءً على المادة (93 مكرراً) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006، وبناءً على المادة (319 مكرراً) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون (21) لسنة 2001 وتعديلاته، والذي يتضمن أنواع

عروض الاستحواذ أو عمليات الاستحواذ الذي ينبع عنها السيطرة على أسهم الشركة وعمليات الاندماج التي تكون الشركة طرفاً فيها سواء كانت شركة دامجة أو شركة مندمجة، والمتطلبات المنطقية لكل منها.

- أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 7 سبتمبر 2023 لأئحة لتضمين أنواع الأوراق المالية التي يجوز إصدارها وطرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعمليات إصدار كل نوع منها، استناداً على المادة 83 (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006.

- أصدر المصرف بتاريخ 5 نوفمبر 2023، الفصل الخاص بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG) الموجه إلى جميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار من الفئة الأولى والفئة الثانية.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصلة وأعضاءهم

شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (مغلقة) ("بورصة البحرين")

- عقدت فرق العمل المشكلة من إدارة مراقبة الأسواق المالية وشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) وشركة البحرين للمقاصلة ش.م.ب (م) عدة اجتماعات خلال العام الماضي، وذلك بخصوص استراتيجية تطوير أسواق رأس المال التي تتضمن عدة مبادرات من ضمنها، على سبيل المثال لا الحصر، تشجيع الإدراج في سوق البحرين الاستثماري؛ العمل على انضمام بورصة البحرين لمؤشر الأسواق الناشئة؛ تعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ بالإضافة إلى ربط أنظمة المقاصلة والتسوية والإيداع المركزي إقليمياً ودولياً.

- أجرت شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في أبريل 2023 تغييرات على الرسوم المتعلقة بسوق البحرين الاستثماري، وبالخصوص تلك المتعلقة بالتسجيل والإدراج.

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب عدم ممانعة في ديسمبر 2023 بشأن قواعد بورصة البحرين الجديدة لصناعة السوق (Bahrain Bourse ("BHB") Market Making Guidelines). تهدف هذه القواعد لتقديم نموذج جديد لصناعة السوق والذي من شأنه أن يعمل على تحسين دور صانعي السوق في تعزيز السيولة . وكذلك أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاب عدم ممانعة لبورصة البحرين بخصوص تعديل قواعد صناعة السوق السابقة لتغطي أعمال مزود السيولة (Liquidity Providing).

شركة البحرين للمقاصلة ش.م.ب. (مغلقة) ("شركة البحرين للمقاصلة")

قامت شركة البحرين للمقاقة ش.م.ب (م) بنشر ورقة استشارية وذلك بخصوص التوجيهات العامة لجمعيات العامة بتاريخ 9 فبراير 2023 الى الشركات المدرجة، الوسطاء، والحافظ الأمين. وبعد الانتهاء من فترة الاستشارية بتاريخ 22 فبراير 2023، أصدرت بورصة البحرين تعليم (LP/35/2023) بتاريخ 31 ديسمبر 2023 بخصوص التوجيهات العامة لجمعيات العامة (LP/35/2023) والموجه إلى الشركات المدرجة.

أصدرت شركة البحرين للمقاقة ورقة استشارية في مارس 2023 بخصوص الإطار المقترن حول آلية "التسليم مقابل الدفع" ("DVP"). وبعد النظر في ملاحظات الجهات والشركات المعنية، تتعاون الإداراة حالياً مع شركة البحرين للمقاقة بشأن إصدار البيان النهائي للورقة الاستشارية والحصول على الموافقة النهائية للإطار المقترن.

بموجب صدور توجيهات بورصة البحرين المتعلقة بعقد اجتماعات الجمعيات العامة للشركات المدرجة في ديسمبر 2023، قامت على اثرها شركة البحرين للمقاقة باعتماد تعليم رسوم جديدة لخدمات مسجل الأسهم المقدمة في اجتماعات الجمعيات العامة للشركات المدرجة.

أعضاء شركة بورصة البحرين ش.م.ب (مغلقة) وشركة البحرين للمقاقة ش.م.ب. (مغلقة)

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابين موجهين لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في يناير 2023، ينصان على عدم ممانعة المصرف لإنضمام وسيطين مرخص لهما من قبل بورصة مسقط (United Securities LLC, Global Financial Securities LLC) إلى منصة "تبادل" والتداول في بورصة البحرين بصفتهم أعضاء خارجيين مسجلين لدى البورصة (External Trading Members).

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطابات موجهة لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في يناير 2023، تنص على عدم ممانعة المصرف لإنضمام أربع وسطاء مرخص لهم من قبل المصرف والمسجلين كأعضاء لدى البورصة إلى منصة "تبادل"، وذلك للتداول في بورصة مسقط بالأشخاص، وهم كالتالي: شركة الخليج للأوراق المالية ذ.م.م؛ وسيكو ش.م.ب. (م)؛ وشركة تريبلين للأوراق المالية ذ.م.م؛ والأهلية البحرين ش.م.ب. (م).

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاباً موجهاً لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في مارس 2023، ينص على عدم ممانعة المصرف لإنضمام وسيط إضافي مرخص له من قبل المصرف، باعتباره عضو مسجل لدى البورصة (مباشر كابيتال ش.م.ب. (مغلقة)) إلى منصة "تبادل" والتداول في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بالأ شخص.

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خطاباً موجهاً إلى شركة بورصة البحرين ش.م.ب (م) في أبريل 2023، ينص على عدم ممانعة المصرف على تغيير فئة عضوية العضو الخارجي "الدار للأسهم والسنادات" من وسيط عامل لصالح حسابات عملائه إلى وسيط عامل لصالح حساباته وحسابات عملائه، وذلك وفقاً لطلبهم المقدم واستيفاؤهم للمطالبات ذات الصلة.

الرقابة على مزودي خدمات الأصول المشفرة

شركة كوين مينا ش.م.ب. (مُقفلة)(("كوين مينا") - (c)

قامت الإدارة بمناقشة عدد من المسائل الراهنة مع شركة كوين مينا، بما في ذلك تعين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللاحمة، والنظر في التحديات التي تواجه مقدمي خدمات الأصول المشفرة، خاصة فيما يتعلق بالتدوiliات المصرفية، إذ منحت الإدارة شركة كوين مينا الموافقات اللاحمة لتمكينها منمواصلة عملياتها دون إخلال.

لتعزيز السيولة وتوفير أسعار أكثر تنافسية للعملاء، أقرت الإدارة لشركة كوين مينا طلبها بالتعاقد مع مزودي سيولة إضافيين، كما قامت الشركة بتقييم وتحليل المخاطر المحتملة وتزويد الإدارة بالتقارير اللاحمة.

بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة كوين مينا رغبتها بالتوسيع في أسواق إضافية خارج دول الخليج، وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة.

شركة رين مانجمنت ذ.م.م. ("رين") - (Rain Management W.L.L - (Rin))

قامت الإدارة بمناقشة عدد من المسائل الراهنة مع شركة رين، بما في ذلك تعين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللاحمة، والنظر في التحديات التي تواجه مقدمي خدمات الأصول المشفرة، خاصة فيما يتعلق بالتدوiliات المصرفية، إذ منحت الإدارة شركة كوين مينا الموافقات اللاحمة لتمكينها منمواصلة عملياتها دون إخلال.

لتعزيز السيولة وتوفير أسعار أكثر تنافسية للعملاء، أقرت الإدارة لشركة رين طلبها بالتعاقد مع مزودي سيولة إضافيين، كما قامت الشركة بتقييم وتحليل المخاطر المحتملة وتزويد الإدارة بالتقارير اللاحمة.

قامت الشركة بإخطار الإدارة بشأن استخدامها لشبكة البرق الخاصة بالبيتكوين – Bitcoin، Lightning Network، وذلك عن طريق التعاقد مع شركة Lightspark (Lightspark) لتوفير حلول دفع أسرع وأقل تكلفة للعملاء.

▪ بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة رين رغبتها بالتوسيع في أسواق إضافية خارج دول الخليج، وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة والتي شملت إطلاق المرحلة الثانية من خدمة التداول المباشر ("OTC"), بالإضافة لخدمات أخرى.

شركة بابنанс بحرين ش.م.ب. (مقدمة) - (c)

▪ قامت شركة بابنанс بزيادة رأس المال من 1.9 مليون دينار بحريني إلى 6 مليون دينار بحريني، وزيادة رأس المال المرخص به إلى 10 مليون دينار بحريني، وذلك بعد استيفاء المتطلبات القانونية وحصولها على موافقة الإدارة.

▪ بناءً على الطلب المقدم من قبل الشركة، ناقشت الإدارة مع شركة بابنанс رغبتها بالتوسيع في أسواق إضافية خارج دول الخليج وطرح خدمات إضافية متعلقة بالأصول المشفرة. وعلى هذا النحو، بدأت الشركة بطرح خدمة التداول في العقود الآجلة (Futures) بشكل مبدئي، بالإضافة لإطلاق منتجات ومميزات إضافية، من ضمنها التداول الشبكي (Grid Trading)، التداول الآلي (Rebalancing Bot)، بالإضافة إلى خوارزمية متوسط السعر الفرجح زمنياً (Time-Weighted Average Price ("TWAP")).

شركة واترفورت بحرين ش.م.ب. (مقدمة) - (c)

بدأت شركة واترفورت بحرين بمعاولة أعمالها بشكل تجريبي. فيما لا زالت الشركة توافق العمل على استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، بما في ذلك تعين الأشخاص المعتمدين لملئ الشواغر اللازمة.

شركة أمير تكنولوجيز بحرين ش.م.ب. (مقدمة) - (c)

أصدر المصرف قرار رقم (62) لسنة 2023 بشأن منح شركة أمير تكنولوجيز بحرين ش.م.ب. (مقدمة) ترخيص خدمات الأصول المشفرة – الفئة الثالثة. لم تبدأ الشركة بمعاولة أعمالها لحد الآن.

سوق الاصدارات الأولية والإدراج

▪ قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال العام 2023، بإصدار موافقتها على 61 نشرة إصدار (بالمقارنة مع 53 نشرة إصدار لعام 2022)، بعد التأكد من اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	قيمة الاصدارات (بالدولار الأمريكي)	عدد الإصدارات	نوع موافقة المصرف
-------------	-------------	---------------------------------------	---------------	-------------------

تسجيل وفقاً للمادة 81	25	2,843,729,248.30	الاكتتاب الخاص	الأسهم العادي
مستثنة من المادة 81	1	1,000,000,000	حكومية	السندات التقليدية
مستثنة من المادة 81	3	5,500,000,000	الاكتتاب الخاص	
مستثنة من المادة 81	1	1,000,000,000	حكومية	الصكوك الإسلامية
مستثنة من المادة 81	2	3,100,000,000	الاكتتاب الخاص	
تسجيل وفقاً للمادة 81	3	650,000,000	الاكتتاب الخاص	
مستثنة من المادة 81	26	-	الاكتتاب الخاص	المنتجات المالية المركبة
	61	14,093,729,248.30		المجموع

▪ إصدارات الأوراق المالية مقارنة بالسنة السابقة (تحليل التباين):

الفرق	عدد الإصدارات 2022	عدد الإصدارات 2023	% (%)	طريقة الطرح		الاكتتاب الخاص - أسهم عادي
				2022	2023	
				(مليون دولار أمريكي)	(مليون دولار أمريكي)	
(1)	26	25	24%	558	2,286	2,844
2	1	3	120%	3,000	2,500	5,500
(1)	2	1	0%	0	1,000	1,000
0	1	1	186%	650	350	1,000
0	2	2	(40%)	(236)	586	350
1	0	1	100%	300	-	300
1	1	2	244%	2,200	900	3,100
6	20	26	-	-	-	الاكتتاب الخاص - تسويق صكوك إسلامية
8	53	61	85%	6,472	7,622	14,094
						المجموع

تغيير رأس المال

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التغييرات التالية على رأس المال الصادر والمدفوع للشركات المدرجة التالية:

الشركة المدرجة	زيادة/انخفاض رأس المال	السبب	تاريخ الموافقة
مصرف السلام - البحرين ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنددة	21 مارس 2023
مصرف البحرين الوطني ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنددة	22 مارس 2023
مصرف البحرين والكويت ش.م.ب	زيادة رأس المال	توزيع أسهم المنددة	29 مارس 2023

شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	زيادة رأس المال	إصدار الأسهم العادي لتصفيتها إلى مساهمي فينشر كابيتال مصرف ش.م.ب (م)	19 يونيو 2023
		بناءً على الموافقة على نسبة المقارضة جزء من الاستحواذ على فينشر كابيتال مصرف ش.م.ب (م).	

الإدراج في السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على إدراج الأوراق المالية التالية:

الورقة المالية	القيمة (مليون دينار بحريني)	عدد الاصدارات	السبل
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	2,800	40	
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	420	12	
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	1,200	12	
Stocks of the Islamic Short-term Bond issued by the Government of Bahrain for a period of 6 months	312	12	
سندات التنمية الحكومية (الإصدارات رقم 34, 33, 32, 31)	600	4	

إلغاء الإدراج

تم إلغاء إدراج الأوراق المالية التالية من لوائح بورصة البحرين:

الورقة المالية	السبل	عدد الاصدارات
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 3 شهور	الاستحقاق	40
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 6 شهور	الاستحقاق	12
Stocks of the Islamic Short-term Bond issued by the Government of Bahrain for a period of 6 months	الاستحقاق	12
أذونات الخزينة القصيرة الأجل الصادرة عن حكومة مملكة البحرين لفترة استحقاق 12 شهر	الاستحقاق	11
سندات التنمية الحكومية (الإصدارات رقم 27, 20, 15)	الاستحقاق	3

وافق مصرف البحرين المركزي على شطب مجموعة البركة ش.م.ب من اللوحة الرئيسية لبورصة البحرين في 20 ديسمبر 2023 بعد استيفاء متطلبات الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ، حيث

تقوم شركة البركة ش.م.ب حالياً بالإجراءات النهائية لتدوين الشركة إلى شركة مساهمة مغلقة وبالتالي شطب إدراج أسهمها من بورصة البحرين.

الإفصاح والحكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجالس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم 2015 (54)

التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلبات إخبار شركة بورصة البحرين ش.م.ب. (م) عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية للعام 2023، قبل 5 أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (54) لسنة 2015، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخبار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية.

اما بالنسبة للشركات التي لم تلتزم وهي المذكورة أدناه، تم اصدار خطابات عدم التزام لها من قبل المصرف والتي تم من بعدها الإعلان عن مواعيد اجتماعاتها:

- شركة مدرجة واحدة فقط لم تلتزم في الربع الأول والثاني والثالث من 2023.
- اما في الربع الرابع من 2023، لم تلتزم 11 شركة مدرجة بالإعلان عن مواعيد اجتماعاتها.

التزمت كل الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام 2022، وتقرير المراجعة المرحلية للعام 2023 خلال الفترة الزمنية المطلوبة، باستثناء شركة مدرجة واحدة فقط الذي لم تلتزم بنشر جميع البيانات المالية المرحلية للعام 2023.

استلمت الإدارة طلبات من 3 شركات مدرجة لتمديد نشر البيانات المالية للربع الأول من 2023. تم رفع التعليق للشركات التي طلبت التمديد بعد استلام بورصة البحرين للبيانات المطلوبة.

- هذا والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في صحفتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والإنجليزية. ويستثنى من ذلك شركة واحدة لم تلتزم بنشر البيانات المالية المرحلية للعام 2023.

- قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام 2022، وتقرير المراجعة المرحلية للعام 2023 إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة، ويستثنى من ذلك شركة مدرجة واحدة فقط لجميع النتائج المالية المرحلية للعام 2023.

- قامت جميع الشركات المساهمة العامة المُدرجَة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة المتعلقة بالنتائج المالية السنوية لعام 2022 والمراجعة المرحلية لعام 2023 إلى بورصة البحرين، باستثناء شركة مدرجة واحدة فقط للنتائج المالية المرحلية لعام 2023.
- بالرغم من تعليق التداول على مصرف البحرين والشرق الأوسط ش.م.ب. لعدم التزامه بالمتطلبات المذكورة أعلاه للعامين 2018 و 2019، إلا أنه تم نشر النتائج المالية السنوية لعام 2020 و 2021 و 2022 في تاريخ 16 نوفمبر 2023. وبذلك، لا يزال التداول معلقاً بسبب الخسائر المتراكمة وعدم التزام المصرف بنشر النتائج المالية المرحلية لعام 2023.

قواعد الإفصاح والشفافية

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والimately في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتقويم، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين. وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام 2023، 1860 إفصاحاً جوهرياً.

الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
شركة المنيوم البحري ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الموافقة على مقترن تدوير شركة نادي البا.د.م.م كفرع لشركة البا تحت سجل تجاري رقم 999 وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي المتعلق بأنشطة وأغراض الشركة.
شركة بنادر للفنادق ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الموافقة على بيع شركة الفنادق البيضاء ذ.م.م إلى شركة بي أم أم آي ش.م.ب. وتدوير الأسهم الممتازة المملوكة إلى شركة بي أم أم آي ش.م.ب. إلى أسهم عادية، وعرض شراء أسهم الخزينة، وحل وتصفية شركة بنادر للفنادق ش.م.ب.
مجموعة البركة ش.م.ب.	غير العادية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الموافقة على إلغاء إدراج أسهم شركة مجموعة البركة ش.م.ب من بورصة البحرين والتعديل المقترن للشكل القانوني لمجموعة البركة ش.م.ب. من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة مملوكة وتعديل وإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بشكل كامل.

شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب., شركة البحرين لموافق السيارات (أماكن) ش.م.ب., شركة عقارات السيف ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.
مصرف البحرين والكويت ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية وزيادة رأس المال الصادر والمدفوع.
شركة بي أم آي ش.م.ب., شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب, شركة ناس ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على إضافة نشاط جديد وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس ذلك.
شركة الإئتمار القابضة ش.م.ب	غير العادية	الموافقة على اصدار تمويل المضاربة (Tier 1) وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية.
خليجي مصرف ش.م.ب	غير العادية	الموافقة على تعديل الاسم التجاري للمصرف وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.
مصرف البحرين الوطني ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.
مصرف السلام ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع نتيجة توزيع أسهم منحة وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك، وإصدار أدوات مالية و/أو صكوك من الفئة الأولى (Capital 1 Tier Additional).
زين البحرين ش.م.ب.	غير العادية	الموافقة على إضافة وحدة نشاطات وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس ذلك.
المصرف الأهلي المتعدد	غير العادية	الموافقة على اصدار سندات وقروض وأية أدوات تمويلية أخرى، وإلغاء إدراج المصرف في بورصة البحرين وبورصة الكويت، وتحويل المصرف من شركة مساهمة بدرينية عامة إلى شركة مساهمة بدرينية مغلقة، وتحويل المصرف والشركات التابعة له إلى شركات متواقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتغيير النشاط التجاري للمصرف، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف ليعكس ذلك.

طلبات تحويل الأسهـم

أسـهم حواـفـز الموظـفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الصادر عن المصرف بشأن نظام حواـفـز الموظـفين خلال العام 2017 والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أـسـهم حواـفـز الموظـفين في عهـدة بـإـسـم أـهـمـين عـهـدة. وبـمـوـجـب ذـلـك، خـلـال العـاـم 2023، أـصـدـرـت إـدـارـة مـراـقبـة الأـسـوـاق المـالـيـة موـافـقـتها عـلـى التـعـدـيلـات التي أـدـخـلت عـلـى أـنـظـمـة شـرـكـة وـاـدـدـة. كـمـا أـصـدـرـت إـدـارـة موـافـقـتها عـلـى (9) طـلـبـات مـتـعـلـقة بـتـحـوـيلـ أـسـهـمـ من إـلـى حـسـابـ العـهـدة لـصـالـحـ مـوـظـفـيـ الشـرـكـاتـ المـدـرـجـةـ.

أـسـهـمـ نـصـابـ العـضـوـيـةـ

لا زالت الإـدـارـة تـتـلـقـى طـلـبـات تـحـرـيرـ أـسـهـمـ نـصـابـ العـضـوـيـةـ لـأـعـضـاءـ مـجـالـسـ إـدـارـاتـ الشـرـكـاتـ المـسـاـهـمـةـ، بـنـاءـ عـلـى القـانـونـ رقمـ (50) لـسـنـةـ 2014ـ، بـتـعـدـيلـ بـعـضـ أـحـكـامـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ التـجـارـيـةـ، إـذـ أـنـهـ لـيـسـ عـلـى عـضـوـ مجلسـ إـدـارـةـ أـنـ يـكـوـنـ مـالـكـاـ بـصـفـةـ شـخـصـيـةـ لـعـدـدـ مـنـ أـسـهـمـ الشـرـكـةـ المـدـرـجـةـ، شـرـيـطـةـ أـلـاـ يـكـوـنـ مـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ عـقـدـ التـأـسـيـسـ أـوـ النـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـشـرـكـةـ. وـقـدـ أـصـدـرـتـ إـدـارـةـ خـلـالـ سـنـةـ 2023ـ موـافـقـتهاـ عـلـىـ طـلـبـ واحدـ بـشـانـ تـحـرـيرـ أـسـهـمـ نـصـابـ العـضـوـيـةـ.

عقد التأسيـسـ وـالـنـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـشـرـكـاتـ المـدـرـجـةـ

وـافـقـتـ إـدـارـةـ خـلـالـ العـاـمـ 2023ـ عـلـىـ طـلـبـينـ لـلـتـعـدـيلـ عـلـىـ عـقـدـ التـأـسـيـسـ وـالـنـظـامـ الـأـسـاسـيـ.

صـانـعـ السـوقـ

- أـصـدـرـتـ إـدـارـةـ بـتـارـيخـ 8ـ ماـيـوـ 2023ـ موـافـقـتهاـ لـتـمـدـيـدـ نـشـاطـ صـنـاعـةـ السـوقـ لـشـرـكـةـ شـرـكـةـ الـمـنـيـومـ الـبـحـرـيـنـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـالـبـاـ)ـ مـنـ قـبـلـ شـرـكـةـ سـيـكـوـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـمـ)ـ لـأـسـهـمـ الـبـاـ فـيـ بـورـصـةـ الـبـحـرـيـنـ باـسـتـخـدـامـ ماـ يـقـارـبـ 3%ـ مـنـ رـأـسـ مـالـ الشـرـكـةـ، وـذـلـكـ لـمـدـدـةـ 12ـ شـهـرـ قـابـلـةـ لـلـتـجـديـدـ.
- أـصـدـرـتـ إـدـارـةـ بـتـارـيخـ 24ـ ماـيـوـ 2023ـ موـافـقـتهاـ لـتـمـدـيـدـ نـشـاطـ صـنـاعـةـ السـوقـ لـشـرـكـةـ الـبـحـرـيـنـ لـلـاتـصالـاتـ السـلـكـيـةـ وـالـلـاسـلـكـيـةـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـبـتـلـكـوـ)ـ مـنـ قـبـلـ شـرـكـةـ سـيـكـوـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـمـ)ـ لـأـسـهـمـ بـتـلـكـوـ فـيـ بـورـصـةـ الـبـحـرـيـنـ باـسـتـخـدـامـ ماـ يـقـارـبـ 3%ـ مـنـ رـأـسـ مـالـ الشـرـكـةـ، وـذـلـكـ لـمـدـدـةـ 12ـ شـهـرـ قـابـلـةـ لـلـتـجـديـدـ.
- أـصـدـرـتـ إـدـارـةـ بـتـارـيخـ 17ـ أغـسـطـسـ 2023ـ موـافـقـتهاـ لـتـمـدـيـدـ نـشـاطـ صـنـاعـةـ السـوقـ لـصـنـدـوقـ عـهـدةـ مـصـرـفـ الـاسـكـانـ الـعـقـارـيـةـ مـنـ قـبـلـ شـرـكـةـ سـيـكـوـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـمـ)ـ لـوـحدـاتـ الصـنـدـوقـ فـيـ بـورـصـةـ الـبـحـرـيـنـ، وـذـلـكـ لـمـدـدـةـ 12ـ شـهـرـ قـابـلـةـ لـلـتـجـديـدـ.
- أـصـدـرـتـ إـدـارـةـ بـتـارـيخـ 28ـ أغـسـطـسـ 2023ـ موـافـقـتهاـ لـتـمـدـيـدـ نـشـاطـ صـنـاعـةـ السـوقـ لـمـجـمـوعـةـ الـبـرـكـةـ الـمـصـرـفـيـةـ شـ.ـمـ.ـبـ مـنـ قـبـلـ شـرـكـةـ سـيـكـوـ شـ.ـمـ.ـبـ (ـمـ)ـ لـأـسـهـمـ الـمـجـمـوعـةـ فـيـ بـورـصـةـ الـبـحـرـيـنـ باـسـتـخـدـامـ ماـ يـقـارـبـ 3%ـ مـنـ رـأـسـ مـالـ الشـرـكـةـ، وـذـلـكـ إـلـىـ تـارـيخـ 31ـ دـيـسـمـبـرـ 2023ـ.

- أصدرت الإدارة بتاريخ 27 نوفمبر 2023 رسالة عدم ممانعة ل إنهاء نشاط صناعة السوق لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب من قبل شركة سيكيو ش.م.ب (م) لأسهم المجموعة في بورصة البحرين.

مراقبة السوق

من أهم المستجدات المتعلقة بالرقابة على السوق، الموضوعات التالية:

- رصد قسم مراقبة السوق خلال العام 2023 9 حالات مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:
 - 6 حالات مشتبه بها تم إغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها.
 - حالان تم تدوينهما إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.
 - حالة واحدة تم تدوينها لبورصة البحرين.
- يستمر قسم مراقبة السوق في تدبيث ومتابعة البيانات التي يقوم موظفي مصرف البحرين المركزي بالإفصاح عنها في شأن حصص ملكيتهم في الشركات المدرجة، إن وجدت.
- علامة على ذلك، تقوم الإدارة بمتابعة أوامر وصفقات الأشخاص الرئيسيين والمطلاعين الداخليين في الأوراق المالية في بورصة البحرين. كما تقوم الإدارة بشكل دوري بمتابعة أوامر وصفقات صناع السوق الخاصة بدسabat عملائهم من الشركات المدرجة، والتتأكد من عدم مخالفتها لقواعد صناعة السوق المتضمنة في مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف، ولقواعد صناعة السوق الصادرة عن بورصة البحرين.
- بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم مراقبة السوق شهرياً بدراسة شاملة دول أهم الأحداث والمستجدات التي شهدتها سوق البحرين وعليه يتم إصدار نشرة شهرية تتضمن جميع المعلومات والتي يتم تعميمها والنظر فيها داخلياً في المصرف.
- إن مراقبة السوق بتصدق تدبيث العديد من القواعد ضمن مجلد التوجيهات السادس الخاص بسوق رأس المال الصادر عن المصرف من أجل مواكبة التطورات في السوق.
- كما أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك / بيع الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

سبب الطلب	الشركة المدرجة
دعم سعر السهم والسيولة في السوق، وبرنامج أسمهم موظفي الشركة	مصرف البحرين والكويت ش.م.ب
دعم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة استيراد والاستثمارية ش.م.ب
دعم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة البحرين للسينما ش.م.ب
إعادة تنظيم الشركة وبرنامج أسمهم موظفي الشركة	مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب
دعم سعر السهم والسيولة في السوق	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب
دعم سعر السهم في السوق	مصرف السلام - البحرين ش.م.ب
بيع أسمهم ذرينة	شركة الفنادق الوطنية ش.م.ب.
دعم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة التكافل الدولية ش.م.ب.
دعم سعر السهم والسيولة في السوق	شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة ش.م.ب.
برنامج أسمهم موظفي الشركة	سيكو ش.م.ب (م)

المتابعة والتنفيذ

مخالفات الشركات ذاتية التنظيم

- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 فبراير 2023, لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة MAE-5.3.18 من الفصل الخاص بالأسواق والبورصات (Markets and Exchanges) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم ابلاغ المصرف فوراً عن خبر إستقالة عضو معتمد (عضو في مجلس الإدارة) في المدة الزمنية المحددة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 فبراير 2023, لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة CSD-5.3.18 من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية واليداع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم ابلاغ المصرف فوراً عن خبر إستقالة عضو معتمد (عضو في مجلس الإدارة) في المدة الزمنية المحددة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 12 مارس 2023, لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 3.2.1(a,b) والمادة CSD-3.1.1(b,c,d,i) من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية واليداع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن تجاوزات الشركة في الاجتماع الجمعية العامة العادية لدى شركة مدرجة.
- أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ 7 يونيو 2023, لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة 3.1.1(b,c,d,g,i) و المادة CSD 1.6.2(d) من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية واليداع المركزي (Clearing, Settlement and Central Depository Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف.

أصدرت الإدارة رسالة بتاريخ 7 ديسمبر 2023، لشركة ذاتية التنظيم بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة CSD-3.1.1 من الفصل الخاص بالمقاصة والتسوية والابداع المركزي (b) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف.

مخالفات مقدمي خدمات الأصول المشفرة

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 20 أبريل 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة AML-2.2.5 و AML-1.1.2 من الفصل الخاص بمحاربة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating of Financial Crime) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف، بالإضافة إلى تقديم بيانات غير دقيقة للمصرف بما يخالف متطلبات المادة CRA-11.3.1 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 1 أغسطس 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة CRA- 4.8.4 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف، وذلك لعدم تسليم تأمين التعويض المهني.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 4 أكتوبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بعدة متطلبات من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 7 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة وذلك لمخالفتها لبعض متطلبات حفظ أصول العملاء المنصوص عليها في الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 7 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة CRA-4.5.5 من فصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset Module) من ملخص التوجيهات السادس للمصرف وذلك بشأن أستلام اموال العملاء من خلال حساب مصرفي لدى طرف ذيصلة.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 25 ديسمبر 2023، إلى أحد مقدمي خدمات الأصول المشفرة بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة CRA-4.10.1 من الفصل الخاص بالأصول المشفرة (Crypto-

(Asset Module) ومتطلبات المادة MIR-7.1.2A و MIR-7.1.1 من الفصل الخاص بالوسطاء في الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف وذلك بشأن عدم الحصول على الموافقة الرسمية المسبقة من المصرف لنقل الأعمال عن طريق تقديم النموذج 5: (الموافقة على نقل الأعمال (Form 5: Approval of Business Transfer).

مخالفات وسطاء السوق

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 3 سبتمبر 2023 إلى إحدى الشركات الوساطة، لعدم الالتزام بمتطلبات المادة A.4.4(a) من الفصل الخاص بالوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن التعامل مع أوامر أو معاملات المستثمرين أو العملاء وفقاً لقانون المصرف وقواعد بورصة البحرين، حيث أنه لم يتم الالتزام بمتطلبات المادة 4.1.8(TMA- 4.1.8) من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، فيما يتعلق بضرورة حصول الشركات المساهمة المدرجة على الموافقة الكتابية المسبقة من قبل المصرف قبل الشروع في شراء أسهم الخزينة أو بيعها.

مخالفات الشركات المدرجة

تم إخطار بعض الشركات المدرجة موضدين أدناه، بعدم التزامها بتسلیم التقریر الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها والذين يملكون نسبة 5% وأكثر، والمتجوب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعنی :

نسبة التغيير	عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الأسهم في الشركة المدرجة في عام:	
	2023	2022
-50%	4	8

الإخطار عن عدم الالتزام بتسلیم التقریر السنوي لمعاملات المطاعين

تم إخطار 4 شركات مدرجة بعدم التزامهم بتسلیم التقریر السنوي لمعاملات المطاعين والأشخاص الرئيسيين المراد من قبل المدقق الداخلي، في الموعود المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse & Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف. وبناء على ذلك، أصدرت الإدارة غرامة مالية بتاريخ 25 يونيو 2023، لشركة مدرجة واحدة من المذكوريـن.

الإخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال

أصدرت الإدارة إخطار رسالة إلى شركة مدرجة، وذلك لعدم التزام الشركة بمتطلبات المادة AML-7.1.3 من الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف والمادة 52 من قانون المصرف، وذلك بشأن زيادة ملكية مسيطراً في الشركة إلى 10.11% من غير موافقة مسبقة من المصرف.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 17 أبريل 2023 إلى شركة مدرجة، وذلك لعدم التزام الشركة بمتطلبات المادة AML-7.1.1 من الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف والمادة 32.12.1 من معايير الإفصاح لدى المصرف، وذلك لعدم ابلاغ المصرف وبورصة البحرين عن زيادة ملكية مساهem في الشركة بأكثر من 5%.

عدم الالتزام بتسلیم تقریر صناعة السوق فی الوقت المحدد

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 12 يوليو 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم التزام الشركة بمتطلبات المادة (b) MIR 4.19.30 من الفصل الخاص بالوسطاء الأسوق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بخصوص عدم التقيد بموعد تسليم التقرير الشهري لصناعة السوق لشهر يونيو 2023.

الإخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات حظر التلاعب في الأسواق المالية

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 6 أغسطس 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة MAM 2.14.2 من الفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Market Abuse and Manipulation Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن تداول شخص مطلع دائم على أسهم الشركة في الفترة الغير مسموحة حيث كان عليه الامتناع من التداول والانتظار حتى بدء جلسة التداول في اليوم التالي بعد نشر بياناتها المالية.

الإخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات فصل السيطرة والدمج والاستحواذ

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 23 أغسطس 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة TMA 4.1.8 من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن شراء الشركة أسمها (أسهم خزينة) دون الحصول على موافقة مسبقة من المصرف. وبناء على ذلك، أصدرت الإدارة تدبير رسمي إلى الشركة المدرجة بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

أصدرت الإدارة رسالة إخطار بتاريخ 30 نوفمبر 2023 إلى شركة مدرجة، بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المادة TMA 2.11.1 من الفصل الخاص بالسيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisition).

(Module) من مجلد التوجيهات السادس للمصرف، وذلك بشأن عدم تسليم تعميم مجلس الإدارة متعلق بالعرض في المدة الزمنية المحددة.

الخطأ عن عدم الالتزام بمعايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اصدار 12 رسالة اخطار للشركات المدرجة لعدم التزامها بمعايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية وذلك على النحو التالي:

عدد المخالفات	معايير الإفصاح والنشر والقرارات المعنية
1	نشر البيانات المالية والالتزام بالمحتوى المطلوب للبيانات المالية والأخبار الصحفية.
2	عدم إبلاغ المصرف بأي تغير في مجلس الإدارة/الإدارة العليا وعدم نشر الخبر في السوق حال وقوعه.
9	إفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه

بالإشارة الى التأخير في الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة والموافقة على البيانات المالية السنوية لعام 2022، اصدرت الادارةGramatian Malitain للشركات المخالفة بتاريخ 5 مارس 2023، ومارست ادعي هذه الشركات حقها في الاعتراض، حيث تم رفض طلب الاستئناف وتم اخطارها بالقرار بتاريخ 5 ابريل 2023.

الشكواوى

بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الادارة خلال 2023 (12 شكوى) وذلك على النحو التالي:

العدد	الشکوى
1	شركة مدرجة عدم إفصاح شركة مدرجة عن الأثر المالي على صفقة الاستحواذ في موقع البورصة
1	مقدمي خدمات الأصول المشفرة خسارة العميل بفرصة التداول بسبب مشكلة تقنية
2	شكوى متعلقة بتدوين العملات
7	معاملات احتيالية
1	شكوى متعلقة بإغلاق الحساب
12	المجموع

عمليات السيطرة والدمج والاستحواذ

الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب وشركة ديفيدند جيت كابيتل

وقدت الشركة البحرينية للترفيه العائلي ش.م.ب مذكرة تفاهم بتاريخ 13 أكتوبر 2022 مع شركة ديفيدند جيت كابيتل، والتي تمثل تمثيلاً لصفقة اندماج أو استحواذ لوحدات الأغذية والمشروبات لشركة ديفيدند

جيت كابيتل من قبل الشركة البحرينية للترفيه العائلي عن طريق تبادل الأسهم. وقامت الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتعيين شركة سيكو ش.م.ب (م) كمستشار للشركة.

كما أعلنت الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتاريخ 3 يناير 2024 أن المناقشات في هذا الشأن لازالت جارية وأن المستشارين المعينين من كلا الطرفين يواصلون مراجعتهم في الوقت الحالي.

وتقوم الإدارة حالياً بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالصفقة المرتجلة المذكورة أعلاه.

دلة البركة القابضة ش.م.ب (م) ومجموعة البركة ش.م.ب

قامت الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بعرض التخارج المشروط الطوعي ("عرض التخارج") المقدم من دلة البركة القابضة ش.م.ب (م) ("دلة") للاستحواذ على ما يصل إلى 100% من الأسهم العاديّة المصدرة والمدفوعة من رأس المال لمجموعة البركة ش.م.ب ("البركة").

في 20 يوليو 2023، أعلنت البركة عن تعيين W.L.L. Consulting كمستشار مالي مستقل لعرض التخارج، وعن تشكيل لجنة مستقلة من أعضاء مجلس الإدارة لقييم وتوجيه الأمور المتعلقة بعرض التخارج. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت البركة عن تعيين سيكو ش.م.ب (م) كمستشار مالي لدلة.

في 4 أكتوبر 2023، أعلنت البركة عن استلام النية المؤكدة ومستند العرض من دلة والتي تم نشرهما على موقع بورصة البحرين بعد الحصول على الموافقة من الإدارة في 3 أكتوبر 2023. كما وافقت الإدارة على تعليم مجلس إدارة البركة بتاريخ 19 أكتوبر 2023، حيث تم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض في 24 أكتوبر 2023.

أعلنت البركة بتاريخ 17 سبتمبر 2023 بتعليق جميع أنشطتها لصناعة السوق اعتباراً من الاثنين 18 سبتمبر 2023.

وقد تم افتتاح العرض في 6 نوفمبر 2023، لتلقي طلبات موافقات المساهمين على العرض، وفي تاريخ 14 نوفمبر 2023، انعقدت الجمعية العمومية غير العاديّة كجزء من شروط العرض المسبقة، حيث تمت الموافقة من قبل مساهمي البركة (باستثناء دلة ومساهمي دلة المتصلين) على تحويل البركة إلى شركة مساهمة مغلقة وشطب إدراج أسهم البركة من بورصة البحرين استناداً إلى عرض التخارج المشروط الطوعي المقدم من دلة إلى مساهمي البركة وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في مستند العرض المؤرخ في 3 أكتوبر 2023 وتعليم مجلس الإدارة المؤرخ في 24 أكتوبر 2023.

أصدرت الإدارة موافقتها على شطب أسهم البركة من بورصة البحرين في تاريخ 20 ديسمبر 2023، وأغلق العرض الأولي في 21 ديسمبر 2023، في حين تم إعلان أن عرض التخارج أصبح غير مشروط من جميع

النواحي في 24 ديسمبر 2023, بعد أن تلقى قبول بنسبة 36.96% والتي تمثل 8.36% من إجمالي رأس مال البركة, واستمر عرض التخارج مفتوحاً للقبول حتى تاريخ إغلاق العرض النهائي في 7 يناير 2024. وفي 8 يناير 2024, أعلنت البركة عن الانتهاء من فترة العرض النهائية ونشرت نتائج العرض بعد أن تلقت قبولاً بنسبة 37.15% والتي تمثل 8.40% من إجمالي رأس مال البركة.

قامت الإدارة بالموافقة على المضي قدماً في تسويية العرض المقدم من دلة في تاريخ 10 يناير 2024 والذى تمت تسويته بتاريخ 17 يناير 2024.

حيث سيتم إخبار الإدارة بمجرد الانتهاء من تحويل البركة إلى شركة مساهمة مغلقة, وسيتم إصدار إعلان عند شطب إدراج أسهم البركة في بورصة البحرين.

شركة الخليج للتأمين المحدودة ("الخليج للتأمين") والمجموعة العربية للتأمين ش.م.ب ("أريح")
تقوم الإدارة حالياً بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالعرض الجزئي المقدم من شركة الخليج للتأمين المحدودة من خلال عرض نقدى للاستحواذ على 22,001,000 من الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة من رأس مال المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب. ("أريح") بسعر شراء قدره 0.53 دولار أمريكي لكل سهم واحد في مجموعة التأمين العربية ش.م.ب والتي تمثل ما يقارب 10% من رأس مال الشركة ("العرض الجزئي").

كما أعلنت شركة أريح بتاريخ 1 نوفمبر 2023, عن استلام إشعار نية مؤكدة لتقديم عرض استحواذ جزئي من قبل شركة الخليج للتأمين. حيث قامت الإدارة بالموافقة على خطاب النية المؤكدة لمجلس إدارة الخليج للتأمين في تاريخ 26 أكتوبر 2023.

وفي تاريخ 16 نوفمبر 2023, قامت الإدارة بالموافقة على مستند العرض لمجلس إدارة الخليج للتأمين, وفي 23 نوفمبر 2023, أعلنت شركة أريح استلامها لمستند عرض استحواذ جزئي من قبل شركة الخليج للتأمين بتاريخ 19 نوفمبر 2023, وتم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض الجزئي في نفس اليوم.

أعلنت شركة أريح عن تعيين W.L.L. BDO Consulting كمستشار مستقل بتاريخ 27 نوفمبر 2023 لتقديم المشورة الى جميع المساهمين بشأن العرض الجزئي وفقاً لمتطلبات القسم 2.2.1 TMA-7 السيطرة والاستحواذ. إضافة إلى ذلك, قامت الإدارة بالموافقة على تعليم مجلس إدارة أريح بتاريخ 7 ديسمبر 2023, وتم نشر جميع المستندات المتعلقة بالعرض في 10 ديسمبر 2023.

تم افتتاح العرض لتلقي قبول المساهمين بتاريخ 21 ديسمبر 2023, وتم إغلاق العرض الأولي في 18 يناير 2024. أعلنت أريح في تاريخ 22 يناير 2024 عن انتهاء العرض الجزئي حيث حصل على قبول بنسبة 3.47%

وعليه تم إلغاء العرض حيث سيبقى مساهمي أربح الذين قبلوا العرض مساهمين في أربح دون أي تعديل أو تغيير في حصتهم التي كانوا يملكونها قبل العرض.

شركة دلمون للدواجن ش.م.ب والشركة العامة للدواجن

تقوم الإدارة بالمراقبة والإشراف على سير التطورات المتعلقة بالمقترن المقدم من الشركة العامة للدواجن لمساهمي شركة دلمون للدواجن ش.م.ب ("دلمون") لدمج الشركتين معاً.

في 29 أكتوبر 2023، أعلنت دلمون بأن الشركة العامة للدواجن قدمت عرضاً غير إلزامياً في خطابها المؤرخ 24 أكتوبر 2023 بمقترن الدمج بين الشركتين.

وفي 31 ديسمبر 2023، أعلنت دلمون عن استلام مذكرة تفاهمن في 12 ديسمبر 2023 بشأن دمج الشركتين معاً. حيث تقوم دلمون بمراجعة مذكرة التفاهمن حالياً.

العمل الخليجي المشترك والمشاركات الخارجية

قامت الإدارة بتمثيل مصرف البحرين المركزي في عدة اجتماعات كما يلي:

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في بانكوك، تайлاند والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 13 إلى 15 يونيو 2023، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية حول العالم.

المؤتمر السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) وللجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC)

شارك ممثلي الإدارة في المؤتمر السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) وللجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC) في القاهرة، جمهورية مصر العربية، والذي امتدت فعالياته ورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 20 إلى 23 نوفمبر 2023، لمناقشة تطورات السوق والتحديات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والابتكار القائم على التكنولوجيا في المؤسسات المالية غير المصرافية، مع التركيز على معالجة أهم قضايا الاستدامة.

التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات

بناءً على مذكرة التفاهم مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيسوسكو ISO 9001)، ومذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

عدد الطلبات التي استلمتها الإدارة

4	طلب الحصول على المعلومات بخصوص (Fit and Proper)
عدد الطلبات لمساعدة التي أرسلتها الإدارة	
1	طلب معلومات
2	طلب الحصول على المعلومات بخصوص (Fit and Proper)
3	اجمالي الطلب
14	عدد مشاركات الإدارة في الدراسات والاستبيانات والإستفسارات.

الاجتماع السادس عشر والسابع عشر لفريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس
عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السادس عشر في 1 مارس 2023، عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- يستكمل فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس من الانتهاء من اعداد النسخة النهائية للائحة التسجيل البياني لصناديق الاستثمار على أن ترفع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) للنظر في اعتمادها بالتمرير او في اجتماعها القادم.
- رفع الخطة التنفيذية والبرنامج الزمني لتفعيل نموذج اعرف عميلاك (KYC) المتضمنة دراسة تدويل نموذج متطلبات فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلاك (KYC) الى نموذج إلزامي بعد سنتين من اعتماده من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في اجتماعها القادم للتوجيه بشأنها.

عقد فريق عمل إستراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس اجتماعه السابع عشر في 17 أكتوبر 2023، عبر الاتصال المرئي، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- رفع مسودة لائحة التسجيل البياني لصناديق الاستثمار بالصيغة النهائية - بعد مراجعتها وإقرارها من قبل قطاع الشؤون التشريعية والقانونية لدى الأمانة العامة- إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في اجتماعها القادم للتوصية بشأنها.
- تقوم الأمانة العامة بالتواصل مع الدول الأعضاء لطلب تزويدها بالأشخاص المعنيين بشكل مباشر لإعداد وتنفيذ خطة تفعيل نموذج معرفة العميل وأن تقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع فريق عمل المختصين بالتواصل وتوعية المستثمرين لدى الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لعقد ورش توعوية وإعداد المادة المعنية بشرح المبادرة وآلية تنفيذها للجهات المعنية.

الجتماع السادس والعشرين والسابع والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها السادس والعشرين بتاريخ 14 مارس 2023 في سلطنة عمان لمناقشة عدة مواضيع، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه، ما يلي:

- الاطلاع على آخر مستجدات صياغة لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار حيث تم تكليف فريق عمل القانونيين والفنين المختصين بالصناديق بعقد اجتماعات مكثفة لاستكمال العمل مع أحد في الاعتبار بعض ملاحظات ومرئيات اللجنة.
- اعتماد البرنامج الزمني للخطة التنفيذية لتفعيل نموذج اعرف عميلاً.

عقدت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها السابع والعشرين بتاريخ 5 نوفمبر 2023 عبر اتصال مرئي لمناقشة مخالفة منها مستجدات لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار حيث قررت اللجنة اعتماد اللائحة وتكليف الأمانة العامة برفعها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس لاعتمادها بالتمرير.

العمل على المبادرة المنبثقة من لجنة التنسيق في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والصناعة التابعة لمجلس التنسيق السعودي البحريني

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمشاركة الزملاء في هيئة السوق المالية من المملكة العربية السعودية، على تنفيذ المعالم الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالإدارة وهي "مواعنة الأنظمة والإجراءات المتتبعة في الأسواق المالية، وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين" التي تنقسم إلى ثلاثة مبادرات فرعية وهي توحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة أوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والابداع المركزي. تم الاتفاق بين هيئة السوق المالية السعودية ومصرف البحرين المركزي على مسودة مذكرة التفاهم المتعلقة بتوحيد إجراءات معرفة العميل وتعزيز سبل تنسيق الإدراج المزدوج (Cross Listing) بين البلدين ودراسة أوجه التعاون في مجال المقاصة والتسوية والابداع وذلك لتسهيل الاستثمار والتداول للمواطنين والمستثمرين من المملكتين، وعليه يتم حالياً التنسيق لتنفيذ إجراءات اعتماد مذكرة التفاهم بشكل نهائي. إضافةً تم الاتفاق على خطة عمل تنفيذية وبرنامج زمني لتفعيل مذكرة التفاهم بين مصرف البحرين المركزي وهيئة السوق المالية السعودية.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار (الفئات 1 و 2 و 3 و 4 و مكاتب الخدمات العائلية)، وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل. وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق

متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بعملية الترخيص والاطمار لتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

وواصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية نهجها المتبعة في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات خلال عام 2023.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، بدأت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

التعاميم

في 27 فبراير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليم رقم 0G/81/2023، الموجه إلى الشركات الاستثمارية، لإبلاغ المرخص لهم بالتعديلات على وحدة كفاية رأس المال، حيث تم تخفيض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125,000 دينار بدريني إلى 25,000 دينار بدريني.

وفي 4 يونيو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليم رقم 0G/200/2023، الموجه إلى الشركات الاستثمارية، لإبلاغها بالتعديلات الجذرية على وحدة المتطلبات عالية المستوى، والتعديلات ذات الصلة في الوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي ووحدة إدارة المخاطر، والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2024. كذلك، تضمن التعليم الطلب من المرخص لهم بتنفيذ التغييرات المطلوبة على سياساتهم وإجراءاتهم وعملياتهم وضمان الامتثال الكامل للمتطلبات المضافة دينياً.

وفي 22 يونيو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليم رقم EDFIS/C/021/2023، موجه إلى جميع المصادر والمرخص لهم من شركات الاستثمار ومقدمي خدمات العهد ومقدمي الخدمات الإدارية، لإبلاغهم عن إطلاق بوابة إلكترونية لتقديم نماذج الطلبات لصناديق الاستثمار الجماعية وصناديق الاستثمار الخاصة، لتدخل محل النهادج المنصوص عليها في الجزء ب من مجلد التوجيهات السابع، وذلك جزء من جهود مصرف البحرين المركزي لتبسيط وتسريع عملية الترخيص لصناديق الاستثمار المحلية وتلك المنشأة خارج المملكة.

بتاريخ 14 سبتمبر 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليم رقم 0G/316/2023، الموجه إلى جميع شركات الاستثمار ومقدمي خدمات العهد، لإبلاغهم بإصدار وحدة مكاتب الخدمات العائلية من مجلد التوجيهات الرابع.

بتاريخ 5 نوفمبر 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليم رقم 0G/371/2023، الموجه إلى شركات الاستثمار من الفئتين 1 و 2، لإبلاغهم عن إصدار وحدة المتطلبات الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والدولية، بما في ذلك متطلبات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والدولية لتلك الشركات.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام 2023 تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الرابع

فيما يتعلق بمحال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية. وعلى ضوء ذلك، أصدر المصرف تحديثات فصلية خلال العام 2023. و Ashtonults التحديثات على الآتي:

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تديثاً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لهدف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

في أبريل 2023، قام مصرف البحرين المركزي بتحديث وحدة كفاية رأس المال (CA) لخفض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للشركات الاستثمارية من الفئة 3 من 125,000 دينار بحريني إلى 25,000 دينار بحريني. كذلك، فقد تم إضافة متطلب جديد لوحدة كفاية رأس المال يفرض على الشركات الاستثمارية من الفئة 3 أن تحتفظ في جميع الأوقات بسيولة كافية تمثل 25% من المصاري التشغيلية للسنة المالية السابقة.

في يوليو 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تديثاً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR)، وذلك بإضافة فقرة جديدة حول متطلبات المجتمعات الدورية مع المصرف، وفقرة أخرى حول إخطار مصرف البحرين المركزي بأي تغيرات في استراتيجية العمل للشركات.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي وحدة المتطلبات عالية المستوى (HC) المعدلة والمعد صياغتها بالكامل، لتحمل محل الوحدة المصدرة في السابق.

علاوة على ذلك، تم تديث وحدة إدارة المخاطر (RM) وذلك بإضافة المتطلبات الرقابية التي يجب مراعاتها عند الاستعانة بأطراف خارجية للقيام بمهام التدقيق الداخلي للشركات المرخصة.

في أكتوبر 2023، استحدث مصرف البحرين المركزي وحدة جديدة لفئة جديدة من فئات التراخيص تحت مسمى مكاتب الخدمات العائلية (FO). كما قام المصرف بتحديث قائمة المصطلحات الخاصة بالمجلد الرابع إلإضافة المصطلحات ذات الصلة بمكاتب الخدمات العائلية.

مجلد التوجيهات الخامس (التطورات في قطاع الشركات المتخصصة)

التطورات في قطاع شركات الصرافة

منذ إصدار الوحدات الخاصة بصربي الصرافة في نهاية عام 2010، استمر القطاع في العمل بما يتماشى مع توجيهات مصرف البحرين المركزي.

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تدريجياً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لهدف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

في يوليو 2023، تم إجراء تعديلات على وحدة إدارة المخاطر (RM)، إلإضافة قواعد جديدة بشأن متطلبات المصادقة الثانية للتحقق من هوية العملاء عند استخدام المنصات الرقمية.

التطورات في قطاع مقدمي الخدمات الإدارية

في يناير 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي تدريجياً للوحدة الخاصة بتقارير مصرف البحرين المركزي (BR) لهدف فقرة تتعلق بمتطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي عند الاستعانة بأطراف خارجية لأداء مهام معينه نيابة عن الشركات المرخصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث وحدة كفاية رأس المال (CA) لتعديل متطلبات السيولة بحيث يحتفظ المرخص لهم في جميع الأوقات بسيولة كافية تمثل 25% من المصاريق التشغيلية للسنة المالية السابقة.

مجلد التوجيهات السادس

التطورات في قطاع صناديق الاستثمار الجماعية

في إطار جهود مصرف البحرين المركزي لتبسيط وتسريع عملية الترخيص والخطار لتسجيل الصناديق الاستثمارية المحلية والاجنبية، قرر مصرف البحرين المركزي استحداث بوابة الكترونية لتقديم الطلبات لجميع أنواع صناديق الاستثمار الجماعية، لتدخل محل النهاج المنصوص عليها في الجزء (ب) من مجلد التوجيهات السادس.

قام المصرف في يونيو 2023 بإطلاق البوابة الإلكترونية لتقديم طلبات الترخيص والخطار بكافة أنواعها إلكترونياً.

استمرت الإدارة خلال عام 2023 بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والمصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الأجنبي، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في مارس 2022.

تعزيز استقرار وسلامة القطاع المالي في مملكة البحرين

واصلت الإدارة مراقبة أداء المؤسسات المالية من خلال أدوات رقابية متعددة خلال عام 2023، من ضمنها دراسة وتحليل التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المرخصة على نحو شهري وفصلي وعقد الاجتماعات الدورية مع إدارات الشركات. إضافة إلى ذلك، وواصلت الإدارة مراقبتها لمستويات ملائمة رأس المال لشركات الاستثمار وأداء صناديق الاستثمار الجماعي الخاضعة لرقابتها.

توفير درجة مناسبة من الحماية لمستخدمي النظام المالي

إن حماية عملاء المؤسسات المالية هو هدف رئيسي لإدارة مراقبة المؤسسات المالية، ويطبق ذلك من خلال مراقبة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الجماعي. ولضمان جودة أداء العاملين في مجال الشركات الاستثمارية فقد أولت إدارة مراقبة المؤسسات المالية اهتماماً كبيراً لمدعي تأهيل العاملين في هذا المجال من حيث المؤهلات التعليمية وسنوات الخبرة المطلوبة، وذلك تماشياً مع فصل التدريب والكفاءة من مجلد التوجيهات الرابع. وبذلك يتم تقليل مخاطر بيع الأدوات المالية بطرق مضللة للعامة.

تعزيز الشفافية وانضباط السوق

ومن منطلق تعزيز الشفافية والانضباط في السوق، تسعى إدارة مراقبة المؤسسات المالية لضمان شفافية المعلومات المطروحة للعامة وتقديمها في التوقيت المنصوص عليه في مجلد التوجيهات بالإضافة إلى ضمان التزام القطاع بجميع التقارير المطلوبة من قبل للمصرف. وتواصل الإدارة مراجعة القواعد والأنظمة التي تعزز من مستوى الشفافية والانضباط في السوق بشكل مستمر.

ومن جانب آخر تحرص الإدارة على التزام صناديق الاستثمار بالإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة في مذكرة الاكتتاب، وذلك بغرض المحافظة على مستوى عالي من الشفافية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتطلب من صناديق الاستثمار الجماعي بموجب القواعد التي تنظم عملها ضرورة الإفصاح لأصحاب الوحدات عن آلية تعديلات على مذكرة الاكتتاب خلال وقت محدد من إجراء تلك التعديلات. وتسعى الإدارة لضمان إتاحة المعلومات المتعلقة لأصحاب الوحدات في جميع الأوقات، إضافة إلى إثبات أصحاب الوحدات بالمعلومات المتعلقة باستثماراتهم في الصناديق، بصورة منتظمة.

إدارة مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية لمراجعتها قبل عرض البيانات المالية على مجلس إدارة الشركة للموافقة عليها.
- طلب المصرف من شركات التأمين تقديم تقارير اكتوارية من قبل الخبير الاكتواري لتقييم سلامة الوضع المالي العام لشركات التأمين.
- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امثلاً لمتطلبات مجلد التوجيهات الثالث الصادر من المصرف وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن المصرف في هذا الشأن.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التوجيهات الثالث

- **تشريعات لحماية العملاء في تأمينات الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدات الاستثمار:** حرصاً من المصرف على تطوير القوانين المتعلقة بحماية العملاء فيما يخص التأمين على الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدات الاستثمار، تم تأسيس لجنة مشتركة بين المصرف وممثلين من ذوي الخبرة من شركات التأمين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" لمناقشة التحديات الخاصة بهذه المنتجات والوقوف على أسباب الشكاوى المتكررة لهذه الأنواع من التأمين ومراجعة القوانين المعتمدة بها في الدول الأخرى، وذلك بهدف وضع إطار تنظيمي يكفل حماية حقوق العملاء وجميع الأطراف ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات. كما قامت إدارة مراقبة التأمين بعمل دراسة شاملة عن احصائيات ومهارات شركات التأمين بهذا الشأن. وعليه، تم إعداد تقرير مفصل عن الممارسات الحالية في سوق التأمين بمملكة البحرين والقوانين المعتمدة بها في الدول الأخرى ومقترن بإصدار قوانين لحماية العملاء فيما يخص التأمين على الحياة والتأمين على الحياة المرتبط بوحدات الاستثمار. وعليه، تم إصدار ورقة استشارية لشركات التأمين لاستلام ملاحظاتهم على القوانين المقترنة بهذا الشأن وذلك تمهدياً لإصدارها.

- **تعزيز مستوى الامتثال لقوانين وتوجيهات المصرف وثقافة خدمة العملاء:** عقدت إدارة مراقبة التأمين اجتماعاً مع المدراء التنفيذيين ومسؤولي الالتزام والمتابعة لدى شركات التأمين، حيث تم مناقشة عدة محاور فيما يخص رفع مستوى الامتثال لقوانين وتوجيهات المصرف وأهمية دور مدير الامتثال والالتزام وتمكينه في الشركة وكذلك أهمية تحديث السياسات والإجراءات الداخلية للشركات لضمان تقديم أفضل الخدمات لجميع العملاء ونشر الثقافة التي تتمحور حول العميل داخل الشركة. كما تم إصدار توجيهات لشركات التأمين حول هذه المحاور مع تقديم التقارير

التي تتطلب عمل تقييم ومراجعة شاملة للأنظمة الداخلية في الشركة وتقديم هذه النتائج وخطط العمل المرتقبة لرفع مستوى الامتثال لقوانين وتجهيزات المصرف وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

- **تطوير الخبرات المحلية في قطاع التأمين:** قام إداره مراقبة التأمين وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية "BIBF" وجمعية التأمين البحرينية بتقديم دورة تدريبية متخصصة فيما يخص سياسات وإجراءات تسوية المطالبات الخاصة بالوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات. كما تم إصدار توجيهات تلزم جميع الشركات بتسجيل جميع الموظفين المعينين بالتأمين على المركبات في الدورة المذكورة أعلاه خلال عام 2024. وتدرج هذه الدورة ضمن الدورات المقدمة من قبل المعهد والتي صممت خصيصاً للموظفين العاملين في أقسام تأمين المركبات وتهدف الدورة إلى تعزيز فهم الموظفين لعمليات وإجراءات التأمين على المركبات بما في ذلك "وثيقة التأمين الموحدة على المركبات". كما ان الهدف هو توحيد إجراءات تسوية المطالبات في قطاع التأمين وبالتالي تطبيق إجراءات عادلة وضمان تجربة إيجابية للعملاء.
- **توزيعات الأرباح وترحيل الأرباح:** لقد أصدرت إدارة مراقبة التأمين متطلبات جديدة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وتهدف المتطلبات الجديدة إلى التأكد من كفاية رأس المال وهامش الملاعة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قبل وبعد توزيع الأرباح المقترحة من قبل المرخص لهم.
- **ممثل شركات التأمين:** كجزء من أهداف المصرف لتعزيز إطاره التشريعي، قام المصرف بمراجعة وتحسين اللوائح والأنظمة التي تتعلق بالتشريعات الخاصة بممثل شركات التأمين المعينين بهدف تنظيم الممارسات الحالية ذات الصلة بما يخدم جميع الأطراف.
- **سلوك السوق في مجال تأمين المركبات:** استمرت إدارة مراقبة التأمين بعدد اجتماعات مشتركة منتظمة مع لجنة المركبات في جمعية التأمين البحرينية بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع مديري المطالبات في شركات التأمين لمناقشة المواضيع ذات العلاقة والشكوى الواردة فيما يتعلق بالتأمين على المركبات، وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الحالية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية حقوقهم.
- **خطة التعافي الاقتصادي:** يتبع المصرف مع جمعية التأمين البحرينية الأهداف المدرجة في خطة التعافي الاقتصادي 2022-2026 من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لقطاع التأمين. علاوة على

ذلك، يقوم المصرف بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لوضع كافة الجهد والخطط المطلوبة لتحقيق دوره في هذه الخطة.

تعزيز الشفافية

- أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام 2023 التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام 2022 وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي 2021 و 2022. وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين، حيث أرتفعت أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين إلى ما يقارب 279.437 مليون دينار بحريني في العام 2022 مقارنة بـ 275.929 مليون دينار بحريني في العام 2021).
- تم العمل على إعداد وإصدار التقارير الربع سنوية لنشاط سوق التأمين من أجل توفير الإحصائيات والمعلومات الدورية الخاصة للمهتمين وأصحاب المصلحة في قطاع التأمين.

المراقبة المستمرة للمبادرات السابقة

- **تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17 IFRS):** قام المصرف بمتابعة تطبيق شركات التأمين المحلية للمعيار المحاسبي 17 اعتباراً من 1 يناير 2023 وكذلك خطط شركات التأمين لتنفيذ هذا المعيار. كما شاركت إدارة مراقبة التأمين في اللجنة الفنية التي أنشأتها جمعية التأمين البحرينية بخصوص هذا المعيار المحاسبي لمناقشة توحيد تطبيق هذا المعيار. كما يعمل المصرف حالياً على إجراء التعديلات والتحديثات اللازمة على التقارير الرقابية الدورية والقوانين ذات العلاقة في مجلد التوجيهات الثالث.
- **إنشاء وحدة إكتوارية داخلية:** يتبع المصرف على نحو مستمر التطورات الناتجة من مبادرات المصرف المستمرة لتطوير قطاع التأمين من خلال تعزيز المهارات الوطنية لتوفير قاعدة للمبادرات المستقبلية وخلق فرص عمل والتي هي جزء من أولويات استراتيجية تطوير القطاع العالمي 2026-2022 للمملكة، والنظر في تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 "عقود التأمين" والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023، كما طلب المصرف من جميع شركات التأمين إنشاء وحدة إكتوارية داخلية في الشركة وتضمينها في الهيكل الإداري للشركة. حيث يتعين على جميع شركات التأمين تعيين خبير إكتواري بحريني مؤهل ومحلل إكتواري بحريني داخلي ليتم تنفيذها على مرحلتين.

من أجل دعم هذه المبادرة، قام المصرف بالتعاون مع تموين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، بترتيب "برنامج تطوير الإكتواريين المؤهلين" الذي من شأنه تطوير وتأهيل كوادر بحرينية

في دراسات العلوم الإكتوارية من خلال توفير منح دراسية لذلك وإعدادهم للاندماج في سوق التأمين. وبناءً عليه، تم تشجيع جميع شركات التأمين على الاستفادة من هذا البرنامج للامتثال لمتطلبات وتشريعات المصرف بهذا الخصوص.

- **إعهاد الحوادث المتصل بالتأمين عليها لشركات التأمين:** إيماناً بمبدأ التنسيق والتعاون المشترك مع الإدارة العامة للمرور وجمعية التأمين البحرينية فيما يخص مشروع إعهاد الحوادث المتصل بالتأمين عليها لشركات التأمين، يواصل المصرف جهوده في مراقبة التزام الشركات بهذه الإجراءات حرصاً منه لتقديم خدمات ترقى إلى المستوى المطلوب لما يخدم المواطن وجميع الأطراف المعنية والتي من بينها شركات التأمين والجهات الحكومية وذلك عن طريق مقترن إرسال الإشعارات اللازمة في حالة حدوث أضرار في الممتلكات العامة نتيجة لوقوع حادث مروري.

كما يؤمن المصرف بأن مشروع إعهاد الحوادث المتصل بالتأمين ومبادرة التحول الرقمي في التأمين على المركبات من شأنهما رفع مستوى تجربة العملاء من خلال تقليل الوقت والجهد في مباشرة مطالبات المركبات وتعزيز الشفافية وجودة الخدمة المقدمة.

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام 2023 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار تقارير مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي نصف السنوي والتقرير الاقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.
- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني) والتفاعل مع جميع البيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف والمؤسسات الحكومية خلال اجتماعاتهم الدورية.
- الاستثمار في تطوير إطار السياسة الاحترازية الكلية للمصرف والنظر في الأدوات المختلفة واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.
- الاستثمار في تطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية: من خلال:
 - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال.
 - تطوير الفصول المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech) وأنظمة الدفع والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).
 - تغطية مخاطر تغير المناخ وآثارها على الاستقرار المالي.

- إجراء البحوث المختلفة بسبب تداعيات التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية في عام 2023 وتقدير المخاطر على الاستقرار المالي.

قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات

يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات وبالتالي ضمان المرونة العملية الشاملة والمساهمة في عمل البنية التحتية المالية والثقة فيها مما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم المهام الأساسية لمصرف البحرين المركزي.

كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) على مشغلي البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع بما يضمن إدارة المخاطر المترتبة عليها.

ويعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة حسب الآتي:

1. جمع البيانات من مصادر متعددة مثل قاعدة بيانات النظام وبيانات المشاركين والتقارير الدورية والاستطلاعات والمراقبة المستمرة.
2. المراقبة والرصد الميداني في الموقع وخارجه لتسليط الضوء على أوجه القصور والمخاطر بالتوصيات والتحسينات.
3. التحليل والإبلاغ بناءً على البيانات والمعلومات المجمعة لتحديد الاتجاهات والأنماط والتناسبات والمخاطر المحتملة المرتبطة بوظيفة عمل البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع.
4. مراجعة التقييمات لتحديد المخاطر الرئيسية ومجالات التطوير بالإضافة إلى وضع التوقعات التنظيمية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سلامة وكفاءة وموثوقية ومرونة البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع.
5. إجراء أبحاث ودراسات مكثفة بما في ذلك تحليل الجوانب المختلفة لتحديد نقاط الضعف المحتملة والتهديدات الناشئة ونقاط الضعف داخل البنية التحتية المالية الحالية وأفضل الممارسات والفوائد المحتملة المرتبطة بالابتكارات الجديدة.
6. تشجيع وتحفيز التغيير من خلال تعزيز التناغم والتكامل السوقي في البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات.
7. تنظيم عملية الإشراف والمراقبة على البنية التحتية المالية والمدفوعات بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية وذلك لتجنب ازدواجية العمل وتضارب الأهداف الوظيفية.
8. اتباع نهج استباقي في دراسة وتقدير المشاريع والتحديات المستقبلية في البنية التحتية المالية والنظام المالي للمدفوعات، لتعزيز الابتكار في الأنظمة الجديدة بالإضافة إلى تحسين وتحديث البنية التحتية المالية الحالية وأنظمة الدفع.

قسم البحوث الإحصائية

- حرص قسم البحوث الإحصائية على تعزيز جودة الإصدارات الصادرة خلال عام 2023، وعمل على تدريب وتنفيذ نماذج إحصائية شهرية لجمع البيانات المصرفية بحيث توافق الإصدارات متطلبات فريق العمل المعنى بالإصدارات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي. تتوافق البيانات التفصيلية التي تم جمعها من خلال النماذج الجديدة مع النموذج الموحد لصندوق النقد الدولي "IMF". كما عمل القسم طوال العام على كل النموذجين بالتوازي، القديم والجديد، لضمان الانتقال السلس لبيانات النشرة الإحصائية الشهرية المرتبطة بالنماذج الإحصائية القديمة. تم تطبيق نماذج البيانات الإحصائية في النشرة الإحصائية لشهر أكتوبر 2023 مع تدريب البيانات لجميع الأشهر بدءاً من يناير 2023. تشمل التحديثات في الاستهارات الجديدة ما يلي:
- تطوير النماذج لجمع البيانات حول المطالبات والالتزامات للمقيمين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- تم تدريب النماذج التي تم تطويرها لجمع البيانات حول المطالبات والالتزامات حسب البلد والعملة ونوع العميل باستخدام قائمة البلدان الخاصة بـ صندوق النقد الدولي. تتضمن هذه القوائم التصنيف الجغرافي للودائع والالتزامات الأخرى وحقوق الملكية من جهة، والقروض والأصول الأخرى من جهة أخرى.
- تم تغيير تصنيف قروض الأعمال إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (SIC-4) بما في ذلك بيانات القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ("SMEs").
- تطوير عملية جمع بيانات أسعار الفائدة حسب نوع واستحقاق الودائع.
- جمع معدلات أرباح المصادر الإسلامية لإدراجها في النشرة الإحصائية الشهرية.
- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إدارتها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.
- تزويد المنظمات الدولية بالإصدارات المصرفية والمالية في البحرين مثل صندوق النقد الدولي، مصرف التسويات الدولية ("BIS"), المصرف الدولي، المركز الإحصائي الخليجي، صندوق النقد العربي، وغيرها.
- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي حيث قام القسم بتحديث استماره مسح القوى العاملة السنوي لتشمل بيانات عن العاملين في مجال التكنولوجيا المالية "FinTech" في القطاع المصرفي والمعالي. وكذلك الدراسات الربع سنوية مثل المسح الجغرافي للإصدارات المصرفية بالتعاون مع مصرف التسويات الدولية.
- الاستثمار في تطوير التقارير والإحصائيات الدورية مثل بيانات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية الأسبوعية والشهرية، كما تم التنسيق مع المستودعين لتوفير بيانات نقاط البيع اليومية لوزارة المالية وزارة المالية والاقتصاد الوطني حسب طلبهم.

الفصل 3

تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

- الترخيص الجديدة
- وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار
- أنظمة المدفوعات
- إصدار النقد
- البرامج التدريبية
- مشاريع تكنولوجيا المعلومات
- حماية المستهلك
- وحدة الاتصال الخارجي
- الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

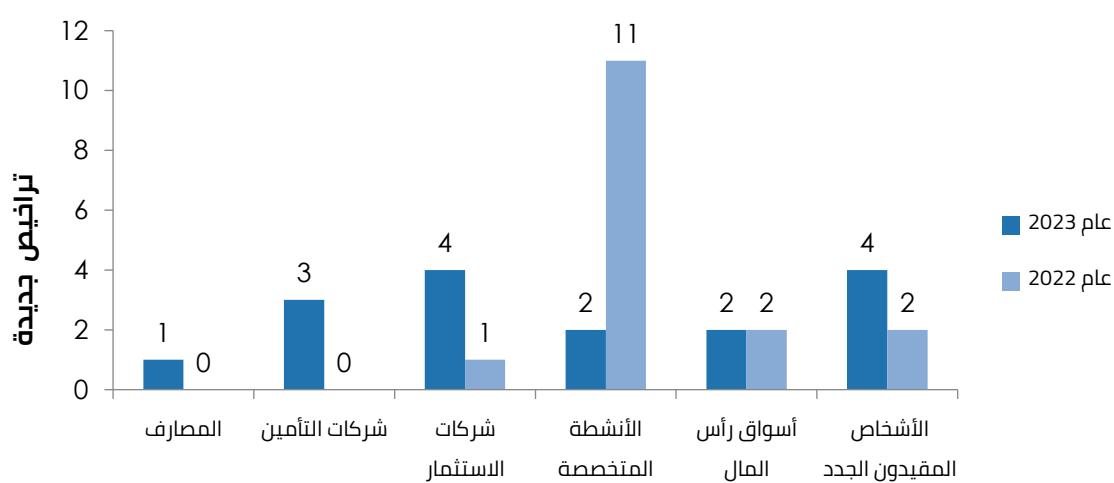
قام مصرف البحرين المركزي في عام 2023 بالموافقة على منح 12 رخصة لمؤسسات جديدة في مملكة البحرين، بالإضافة لتسجيل خبير معاينة وتقدير الأضرار (شركة) وتسجيل 3 خبراء إكتواريين، مقابل منح 14 مؤسسات جديدة في عام 2022. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية 369 رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية 31 ديسمبر 2023 مقارنة بـ 364 رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية 31 ديسمبر 2022.

هذا وقد تنوّعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة أدناه:

- .1. السيد نيخيل دوديا - خبير إكتواري.
- .2. السيد إلياس رحال - خبير إكتواري.
- .3. السيد شارق سيكاندر - خبير إكتواري.
- .4. سدجويك بحرين - خبراء معاينة وتقدير الأضرار (شركة).
- .5. المصرف الأهلي المتعدد - (تدوين رخصة) من مصرف تجزئة تقليدي إلى مصرف تجزئة إسلامي.
- .6. هاودن لوسطاء التأمين - وسطاء التأمين.
- .7. براكستون لوساطة التأمين وإعادة التأمين - وسطاء التأمين.
- .8. أر أس دبليو مستشارو مخاطر التأمين - استشارات التأمين.
- .9. 3 واي ز للاستثمارات - شركة استثمار - الفئة (1).
- .10. بييون موني للاستثمارات - شركة استثمار - الفئة (2).
- .11. باجز كابيتال - شركة استثمار - الفئة (4).
- .12. شركة بلاك ساند - شركة استثمار - الفئة (4).
- .13. سيابر للحلول والخدمات - شركة مساندة للقطاع المالي - مقدمي خدمة معلومات الحسابات وخدمة مزودي الدفع.
- .14. أمانة لخدمات التدقيق والاستشارات الشرعية - الاستشارات الشرعية / خدمات المراجعة.
- .15. واترفورت البحرين - خدمات الأصول المشفرة - الفئة (3).
- .16. أمبر تكنولوجيز بحرين - خدمات الأصول المشفرة - الفئة (3).

وقد تصدرت شركات التأمين وشركات الاستثمار قائمة التراخيص الصادرة في عام 2023، كما هو مبين في الرسم البياني:

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع



وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

البيئة الرقابية التجريبية

منذ إنشاء البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2023، تسلم المصرف ما يقارب 149 طلباً للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وذلك على النحو التالي:

- استلام 19 طلب للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2023.
- الموافقة على 14 طلباً، بعد أن تم دراستها ومناقশتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية.
- تم رفض 3 طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.

منذ تدشين البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2023، تم تخريج 23 شركة بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهما:

Tarabut Gateway W.L.L .1

Rain Financial .2

Belfrics Middle East W.L.L.	.3
Arabianchain	.4
Basket FZE	.5
Sprinklexchange	.6
Braxtone, Tasweya	.7
PIE	.8
Pyypl	.9
Spire	.10
Bambucorn	.11
Spare	.12
AT Payments	.13
Aion Digital	.14
Denarri Cash	.15
OdooTec	.16
Safaghat	.17
Tabby	.18
COCOA	.19
Spotti	.20
Twazn Digital Investments	.21
Tasleefa	.22
Lamaa for Information Technology	.23

كما وحصلت 7 شركات على الترخيص النهائي من المصرف:

- حصلت AISP / PISP على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل لبرنامج Tarabut Gateway من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Spare على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل لبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Spire على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل لبرنامج AISP / PISP من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Rain Financial على ترخيص للعمل كمنصة أصول مشفرة من الفئة 3 من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت PIE (Floos Bahrain) على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.
- حصلت Bambucorn على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

▪ بحثت Safaghat على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

كجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام 2023 من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.

خطة عمل محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

قامت الوحدة بالعمل على إعداد خطة عمل محدثة لوحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، لتحديد الأولويات القادمة والمشاريع الهدافلة لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية بما يتوافق مع خطة التعافي الاقتصادي ورؤية البحرين الاقتصادية 2030. ويجد الذكر بأن الوحدة قد عرضت هذه الخطة على إدارة المصرف.

تصنيف وإحصاءات قطاع التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين

سعياً لوضع منظومة بيانات شاملة لقطاع التكنولوجيا المالية، أشأت الوحدة فائمة تصنيفية خاصة بالเทคโนโลยيا المالية بالتنسيق مع إدارة الاستقرار المالي وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، لحصر الشركات الناشئة التي تدرج ضمن مواصفات قطاع التكنولوجيا المالية.

تسهيل فتح حسابات مصرافية لمشاركين البيئة الرقابية التجريبية من قبل مصرف البحرين للتنمية (BDB) من ضمن مساعي الوحدة لتدشين وتطوير تجربة مشاركين البيئة الرقابية التجريبية قامت الوحدة بالتعاون مع مصرف البحرين للتنمية (BDB) لتسهيل عملية فتح حسابات مصرافية للمشاركين في البيئة الرقابية التجريبية. وقد تم الإعلان من قبل مصرف البحرين للتنمية عن مبادرته لتسهيل فتح حسابات مصرافية للشركات الناشئة المشاركة في البيئة الرقابية التجريبية في أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم عرض المزايا المقدمة من قبل المصرف عبر منصته الالكترونية "تجارة" من خدمات مصرافية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الناشئة ورواد الأعمال

أوراق عمل ودراسات

ورقة عمل حول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ("Artificial Intelligence & Machine Learning") شاركت الوحدة في إعداد ورقة عمل من خلال مبادرة الشبكة العالمية للابتكار المالي (The Global Artificial "GFIN" Financial Innovation Network) حول استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي ("Machine Learning") والتعلم الآلي في قطاع الخدمات المالي.

كجزء من هذه المبادرة، قامت الوحدة بإعداد استبيان لاستكشاف ودراي أي عمل تقوم به المصادر المركزية والهيئات الرقابية العالمية حالياً في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. حيث قامت الوحدة بدراسة وتحليل ردود الاستبيان.

خلال شهر فبراير ٢٠٢٣ تم عرض ورقة تفصيلية لنتائج الاستبيان على أعضاء شبكة GFIN في الاجتماع المرئي لأعضاء مجموعة التنسيق. كما استشارت الوحدة الأعضاء في وضع خطة الطريق للمشروع، ومن

ثم، تم الاتفاق على نشرها في موقع INGFINال رسمي.

دراسة حول تنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدول والحكومات المرنة" (Agile Nations Network)

بالتنسيق مع قطاع الاقتصاد الوطني بالوزارة المالية والاقتصاد الوطني، قامت الوحدة بإعداد دراسة دول تنظيم الأصول المشفرة بالتعاون مع "شبكة الدول والحكومات المرنة" (Agile Nations) بقيادة مكتب الذكاء الاصطناعي بوزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة.

والجدير بالذكر أن "شبكة الدول والحكومات المرنة" تهدف لتعزيز جهود التعاون في وضع القواعد التنظيمية، وتسهيل عملية الابتكار في الجهات العاملة في كل دولة وتوسيع نطاقها عبر الأسواق، مع دعم تدابير حماية المواطنين والبيئة. وقد تأسست الشبكة من قبل كل من الأمانة العامة لمجلس الخزانة بكندا، وسلطة الأعمال الدنماركية، وزارة الابتكار التكنولوجي والرقمنة بإيطاليا، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة باليابان، وزارة التجارة والصناعة بسنغافورة، وزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية بالمملكة المتحدة.

خلال شهر يناير ٢٠٢٣، أنهت الوحدة مساحتها في الورقة ورفعتها إلى ديوان رؤساء الوزراء ومجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دراسة لتطبيق مسار سريع لقبول طلبات المتقدمين للبيانات الرقابية التجريبية في دول مجلس التعاون (GCC Sandbox Fast Track)

قام مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة بإعداد ورقة استبانة لدراسة جدوى تطبيق مسار سريع لقبول طلبات المتقدمين للبيانات الرقابية التجريبية في دول مجلس التعاون (GCC Sandbox Fast Track)، ويتم العمل لعرضها على لجنة المحافظين.

"Scale Box" مشروع البيئة التجريبية التوسعية

قامت الوحدة بإعداد دراسة لتقديم جدوى تدشين بيئه "تجريبية توسيعية" "Scale Box" تمكن خريجي البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) المؤهلين لمواصلة عملياتهم التجارية في بيئه تجريبية خاضعة لرقابة المصرف وضمن معايير محددة من قبل المصرف، بهدف دعم حلول التكنولوجيا المالية الجديدة التي لم يتم وضع لوائح تنظيمية واضحة لها بعد.

قامت الوحدة بعرض الدراسة على أعضاء لجنة تقييم طلبات البيئة الرقابية التجريبية، وبناء على مخرجات مناقشات اللجنة، قررت الوحدة بإعادة دراسة هذا المقترن مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات القانونية والترخيصية المرتبطة بالمقترن.

'Fintech Bahrain' مقترن

تم إعداد مقترن دول إنشاء حاضنة لقطاع التكنولوجيا المالية 'Fintech Bahrain' من قبل مصرف البحرين

المركزي وأن يتم الإشراف عليه وإدارته من قبل وحدة التكنولوجيا المالية في المصرف بهدف تعزيز النظام البيئي لشركات التكنولوجيا المالية في المملكة.

دراسة لتطبيق حلول 'SupTech'

تماشيا مع توجه مصرف البحرين المركزي للرقيء بأحدث الممارسات الرقابية والإشرافية، قامت الوحدة بإعداد دراسة حول مبادرة التكنولوجيا الرقابية والإشرافية 'SupTech and RegTech' والتي تتناول حلول التي تم اعتمادها من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية العالمية في هذا المجال. حيث قامت الوحدة بوضع خارطة طريق وتوصيات للمصرف للتطلع للخدمات المتعلقة بالتطور الإشرافي والرقابي.

الأنشطة والبرامج

مشاركة الوحدة في سباق التكنولوجيا والابتكار حول ظاهرة "الغسل الأخضر" في قطاع الخدمات المالية

شارك مصرف البحرين المركزي إلى جانب 13 جهة رقابية في أول سباق للتكنولوجيا والابتكار حول ظاهرة الغسل الأخضر في قطاع الخدمات المالية (greenwashing) بالتعاون مع الشبكة العالمية للابتكار ("GFIN"). تهدف هذه المبادرة إلى ضرورة التأكيد من مدى مصداقية المنتجات المالية ذات الطابع المستدام ومستوى حماية مستهلكي تلك المنتجات وتعزيز الثقة فيها في ظل تزايد عدد المنتجات والخدمات المالية والاستثمارية التي يتم تسويقها على أنها "خضراء" أو ذات طابع مستدام.

والجدير بالذكر انه قد تم فتح باب التقديم لطلبات الانضمام للمسابقة في 17 أبريل 2023 ولمدة 4 أسابيع حيث دعا مصرف البحرين المركزي الشركات الراغبة في الانضمام للمسابقة.

من ثم، قامت الوحدة بتقديم طلبات الانضمام وادراج الشركات المقبولة على المنصة التجريبية الرقمية التابعة لهيئة السلوك في المملكة المتعددة وانطلقت المسابقة في شهر يونيو واختتمت في شهر سبتمبر. شاركت الوحدة في الفعالية الختامية للسباق من خلال عرض مباشر عبر منصة Microsoft Teams حيث قدم المشاركون حلولهم لمجموعة من الحكم وتم الإعلان عن الفائزين.

برنامج لدعم مشروع التخرج لطلبة جامعة البحرين في مجال التكنولوجيا المالية

تماشيا مع سياسية مصرف البحرين المركزي الداعمة لتطوير قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا المالية وحرص المصرف على تطوير الكوادر البحرينية في هذا المجال قامت الوحدة للعام الثاني على التوالي بالتعاون مع جامعة البحرين وبمشاركة عدد من المؤسسات المالية المحلية لدعم مشروع التخرج لطلبة ماجستير التكنولوجيا المالية. حيث وفر هذا البرنامج للطلبة فرصة لاختبار علمي لتطبيق المعارف والمهارات.

وقد أنهى الطلاب مشاريع التخرج بعد 3 أشهر من البرنامج، وتم عرض المشاريع على لجنة تحكيم مكونة من مدير وحدة التكنولوجيا المالية بالمصرف إلى جانب كوادر تعليمية من جامعة البحرين، ممثل عن شركة فنتك جالكسي وممثل عن خليج البحرين للتكنولوجيا المالية.

إطلاق تجاري لمنصة مدفوعات فورية للمؤسسات باستخدام تقنية البلوك تشين بالشراكة مع جي بي بي مورجان كوبين سيسايمز ومصرف ABC

أطلق المصرف بالتعاون مع كل من مصرف جي بي بي مورجان ومصرف ABC مشروع تجاري لتقديم مدفوعات فورية على مدار الساعة وعبر الحدود عن طريق منصة أونكس من جي بي مورجان "Onyx by JP Morgan Coin System" والقائم على تقنية البلوك تشين. إذ يعد هذا أول اختبار من نوعه لنظام JP Morgan Coin في المنطقة.

في شهر سبتمبر 2023 تم الإطلاق التجاري للمنصة بنجاح وفي ظل التعاون الوثيق بين مصرف ABC ومصرف البحرين المركزي، حيث قدم المصرف مختلف أوجه الدعم والمساندة لهذه المبادرة، منها دمج وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة التي تعتمد على تقنية بلوك تشين في مملكة البحرين.

اختبار منصة mBridge

شاركت الوحدة بالتعاون مع إدارات الخدمات المصرفية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة إصدار النقد كأعضاء مراقبين في منصة mBridge. تعتبر منصة mBridge مشروع مشترك بين مركز الابتكار التابع لمصرف التسويات في هونغ كونغ، وسلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)، ومصرف تايلاند (BOT)، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE) ومعهد العملة الرقمية التابع لمصرف الصين الشعبي (PBCDCI).

وقد انضم مصرف البحرين المركزي كعضو مراقب للمنصة وعضو مشارك في البيئة الرقابية التجريبية للمنصة لتقديم اختبارات حول عملات المصادر الرقمية. تم إجراء اختبارات افتراضية لتفعيل المدفوعات عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية.

الجوائز والإنجازات

انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق التابعة "للشبكة العالمية للابتكار المالي" (GFIN)

تم انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق (Coordination Group) التابعة "للشبكة العالمية للابتكار المالي" للدورة الثالثة على التوالي إلى جانب 11 جهات رقابية مالية وذلك بعد عملية تصويت داخلية للشبكة.

مصرف البحرين المركزي ينال جائزة التميز للحكومة الإلكترونية 2023

حازت منصة البيئة الرقابية التجريبية لمصرف البحرين المركزي ومنصة FinHub973 الرقمية للابتكار على جائزة التميز للحكومة الإلكترونية لعام 2023 وذلك عن فئة "أفضل بيئة عمل للابتكار الرقمي".

مصرف البحرين المركزي ينال وسام المعلوماتية لعام 2023

منح المصرف وسام المعلوماتية لعام 2023 المقدم من قبل مجلس أمناء جائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح في نسخته السابعة عشرة والتي تهدف إلى تطوير القدرات البشرية في مجال التنمية المعلوماتية وترسيخ دور مؤسسات المجتمع في المجال المعلوماتي.

عضوية اللجان المحلية والدولية /فرق العمل

- تمثل الوحدة المصرف كعضو في فريق العمل الدائم للتقنيات في مجال القطاع المالي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- تمثل الوحدة المصرف كعضو فعال ورئيس في مبادرة "الشبكة العالمية للابتكار المالي" (Global Financial Innovation Network – 'GFIN' Coordination Group)، كعضو في "مجموعة التنسيق".
- تمثل الوحدة المصرف كعضو في مجموعة التقنيات المالية الحديثة التابعة لصندوق النقد العربي.
- تشارك مدبرة وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في المصرف كعضو في "لجنة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية" برعاية كريمة من قبل المجلس الأعلى للمرأة. ويركز عمل اللجنة على المساهمة في تنفيذ أولويات المبادرة الوطنية للتوافق بين الجنسين في مجال التكنولوجيا المالية وعلوم المستقبل.

المشاركات في المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية

في مبادرة لتطوير التكنولوجيا المالية داخل مملكة البحرين من خلال الاطلاع على خبرات الدول الأخرى ولمشاركة تجارب مملكة البحرين في هذا السياق، شاركت الوحدة في عدة مؤتمرات وورش عمل.

أنظمة المدفوعات والمقاصلة والتسوية

تقوم إدارة الخدمات المصرفية بإدارة عمليات نظام الدفع الآلي (RTGS) ونظام تسوية الأوراق المالية (SSS)، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالمدفوعات والمقاصلة والتسوية للأسواق المالية (FMIs) وأنظمة الدفع وخدماتها.

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

يعتبر النظام الآلي للتسويات الإجمالية (RTGS) الذي يديره مصرف البحرين المركزي نظاماً مهماً لتسوية المدفوعات ذات القيمة العالية. حيث يتيح النظام لمصارف التجزئة المحلية تتداول التحويلات المالية فيما بينهم، ونيابة عن عملائهم في الوقت الآني وعلى أساس إجمالي. كما يقوم النظام بتسوية المدفوعات الخاصة بنظام تسوية الأوراق المالية وأنظمة المدفوعات الأخرى مثل نظام شبكة أجهزة الصراف الآلي (BENEFIT)، ونظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكترونية (BCTS)، ونظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) ونظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFTS).

بلغ مجموع التدويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآلي (RTGS) خلال عام 2023,360,911 عملية أي بمعدل يومي بلغ 1,449 عملية تدويل بمبلغ 104.1 مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ 418.1 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التدويلات المصرفية بين مصارف التجزئة من خلال النظام المذكور أعلاه 48,277 عملية تدويل بمبلغ 99.2 مليار دينار بحريني.
- بلغ عدد تدويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً 312,634 عملية تدويل بمبلغ 4.9 مليار دينار بحريني.

يقدم مصرف البحرين المركزي خدمات إيداع وتسوية لعمليات التداول في الأوراق المالية الحكومية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية. كما يتيح نظام تسوية الأوراق المالية للمشاركين المؤهلين إمكانية المزايدة على جميع الأوراق المالية الحكومية المحلية وإصدارها وتوزيعها، بما في ذلك الأوراق المالية الإسلامية بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين.

وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) 3,290 عملية تدويل بمبلغ 13.324 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 13 عملية وبمعدل يومي بلغ 53.509 مليون دينار بحريني خلال عام 2023.

بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصادر الأعضاء في RTGS SSSg (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) 395,476 دينار بحريني في عام 2023.

مقاصة الشيكات

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,035,734 شيك أي بمعدل يومي بلغ 8,176 شيك وبمبلغ 7.040 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 28.273 مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2023.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام 2023 ما مجموعه 13,371,623 عملية بمعدل يومي بلغ 36,635 عملية سحب تقرباً بمبلغ 1.358 مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 3.721 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFTS)

تم إطلاق نظام التحويلات المالية الإلكترونية والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في 2015، حيث يربط النظام جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين. ويقدم النظام ثلاثة خدمات متميزة لجميع عملاء المصارف (فوري، فوري+ وفواتير).

تتيح خدمة فوري+ لعملاء مصارف التجزئة تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة، أما خدمة فوري فتتيح للعملاء تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. أما خدمة فواتير فهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وتقوم بعرضها لعملاء مصارف التجزئة في مكان واحد، حيث توفر هذه الخدمة للعملاء إمكانية الاستفسار ودفع فواتيرهم المستحقة خلال 30 ثانية. كما تقدم خدمة فواتير إمكانية الاستقطاع المباشر والتي تمكن الجهات المصدرة للفواتير من استقطاع المبالغ المستحقة من العملاء حسب تواريخ الاستحقاق بشكل آلي بناءً على تفويض العميل المسبق.

- بلغ عدد عمليات تحويل Fawri+ في عام 2023 ما مجموعه 334,760,358 عملية بقيمة إجمالية بلغت 7.305 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri+ 917,152 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 20.014 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2023 ما مجموعه 12,401,316 عملية بقيمة إجمالية بلغت 20.697 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 33,976 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 56.704 مليون دينار بحريني.
- بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2023 ما مجموعه 12,739,166 عملية بمبلغ إجمالي قدره 989.247 مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 34,902 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 2.710 مليون دينار بحريني.

نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)

نظام المدفوعات الخليجية "آفاق" المقدم من شركة المدفوعات الخليجية، هو منصة مدفوعات إقليمية مشتركة تربط بين أنظمة التسويات الإجمالية الآتية الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون لتسريع تنفيذ التحويلات والتسويات المالية بين دول المجلس حيث يتم تنفيذ المعالجة الفورية للمدفوعات المتبادلة بين دول المجلس والتسويات الإجمالية في نهاية اليوم.

أُطلق نظام آفاق للمدفوعات الخليجية بتاريخ 10 ديسمبر 2020 بانضمام مصرف البحرين المركزي والمصرف المركزي السعودي كأول مشاركيين في النظام.

بلغ إجمالي عدد التحويلات المصرفية عن طريق نظام المدفوعات الخليجي آفاق خلال عام 2023,49,165 عملية تحويل أي بمعدل يومي بلغ 199 عملية تحويل بمبلغ 363.96 مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 1.47 مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- التحويلات بين المصادر: بلغ عدد التحويلات المصرفية الواردة بين المصادر التجزئة 433 عملية تدويل بمبلغ 1.9 مليون دينار بحريني وبلغ عدد التحويلات المصرفية الصادرة 1,197 عملية تدويل بمبلغ 5.98 مليون دينار بحريني.
- تحويلات العملاء: بلغ عدد تحويلات العملاء الواردة من خلال هذا النظام 18,728 عملية تحويل بمبلغ 83.71 مليون دينار بحريني وبلغ عدد تحويلات العملاء الصادرة 28,807 عملية بمبلغ 272.37 مليون دينار بحريني.

خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

تم إطلاق نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في 2021. حيث يوفر خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهن التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتعتبر خدمة الشيكات الإلكترونية وسيلة دفع مكملة للشيكات التقليدية في مملكة البحرين، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية بعزاها خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والصلاحيات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية. وتتضمن خدمات الشيكات الإلكترونية خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية، خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوكيع والإيداع التي تتم إلكترونياً، دون الحاجة إلى زيارة المصرف للقيام بهذه الخدمات. كما يوضح الجدول أدناه مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي:

الخدمات	المجموع	المجموع من تاريخ إطلاق الخدمة	2023	2022
			المجموع	المجموع
عدد العملاء المفعليين والمسجلين في النظام (الأفراد)	928,249	138,782	259,056	
عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)	267	33	143	
عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية	4,347	630	1,136	
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفت بي	7,821	2,673	3,597	
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الحسابات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية	2,746	1,325	1,317	
مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إبداعها ودفعها	8,512	3,300	4,122	

المشاريع والمبادرات في مجال المدفوعات الرقمية

"mBridge"

انضم مصرف البحرين المركزي بالتنسيق مع مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISI) كعضو مراقب في مشروع mBridge والذي تشارك فيه عدة دول لتجربة المدفوعات عبر الحدود باستخدام العملة الرقمية للمصارف المركزية. وبعد مشروع mBridge من أهم المشاريع العالمية التجريبية في مجال العملة الرقمية. وقد قام فريق مصرف البحرين المركزي بالعمل على إجراء الاختبارات باستخدام البيئة التجريبية لنظام mBridge. هذا وقد تم في نهاية شهر أكتوبر 2023 نشر تقرير دوري عن المشروع من قبل مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISI)، والذي تضمن اسم مصرف البحرين المركزي كعضو مراقب. هذا وسيواصل فريق مصرف البحرين المركزي استكمال العمل على المشروع مع مركز الابتكار في مصرف التسويات الدولية (BISI) وبقية الدول المشاركة خلال عام 2024.

مشروع العملة الرقمية للمصرف المركزي

تم إطلاق مشروع الدينار الإلكتروني في عام 2018 حيث قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء لجنة تضم أعضاء من مختلف الإدارات في المصرف. وتهدف اللجنة إلى تقييم جدوى إدراج العملة الرقمية للمصرف المركزي (CBDC) ووضع إطار عمل يتوافق مع أهداف وأنظمة مصرف البحرين المركزي. في فبراير 2022، استكملت اللجنة إثبات المفهوم (POC) لإثبات جدوى إصدار العملة الرقمية في مملكة البحرين والتصميم المناسب لمنصة العملة الرقمية المخصصة لاحتياجات السوق المالية البحرينية.

تمديد ساعات عمل النظام الآني للتسويات الإجمالية

في إطار الجهد المبذول من قبل مصرف البحرين المركزي نحو تطوير أنظمة التدويلات المالية وفي ظل خطة التعافي الاقتصادي لمملكة البحرين واستراتيجية القطاع المالي لمصرف البحرين المركزي، تم تمديد ساعات عمل النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) خلال أيام العمل من فترتين إلى ثلاث فترات لتسوية الالتزامات المصرفية الناشئة عن نظام التدويلات المالية الالكترونية (EFTS). تهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تمديد الإطار الزمني للعمليات لتحويل الأموال من خلال خدمة "فوري"، بالإضافة إلى تمديد الفترة المتاحة لتسوية التدويلات المالية بين المصارف. حيث تم إضافة فترة ثلاثة سعف بتسوية عمليات خدمة "فوري" في نفس اليوم حتى الساعة 14:25، وسيتم تسوية أي عمليات تتم بعد انتهاء هذه الفترة في يوم العمل التالي.

إصدار النقد

استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر وغير مباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغ مبلغ الكميات المختلفة 139.6 مليون دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية خلال عام 2023.

بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل مصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام 2023 741.3 مليون دينار بحريني، كما بلغ مجموع السدobiات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة 724.8 مليون دينار بحريني.

بلغ الرصيد القائم للنقد المتداول 668.5 مليون دينار في 31 ديسمبر 2023، حيث تمثل المسوّكات المعدنية 23.1 مليون دينار والأوراق النقدية 645.4 مليون دينار بحريني:

- حيث بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة للإصدار الرابع (إصدار 2008) في التداول 61.0 مليون دينار، حيث تشكل 9.5% من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.
- وبلغ مجموع الأوراق النقدية الإصدار الرابع (المحدثة) من فئة 10,5 و 20 دينار في التداول بتاريخ 31 ديسمبر 2023 575.9 مليون دينار بحريني حيث تشكل 89.2% من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.
- فيما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) 8.4 مليون دينار بحريني أو ما نسبته .1.3%

قامت الإدارة بـ 300 طقم من ميداليات تذكارية فضية بالألوان على هيئة طقم من 4 ميداليات، تمثل الحياة الفطرية في مملكة البحرين، وكما بدأت الإدارة في العمل على ميداليات بنفس التصميم لتمثيل الحياة البحريّة في المملكة، ومن المؤمل طرحها خلال عام 2024.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام 2023 تنفيذ سياساته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

- ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:
 - تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرافية والمالية وذلك بتدريب 173 موظفاً في 171 دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصياغة الإسلامية والمتابعة والتأمين والتكنولوجيا المالية والإدارة وتقنية المعلومات.
 - تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث 276 موظفاً إلى 238 من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية مثل معهد التدريب وبناء

القدرات التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصادر المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والمتابعة والاقتصاد والاستثمار والتأمين والموارد البشرية والمشتريات والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- تمويل 21 موظفاً للحصول على شهادات تخصصية وأكاديمية مختلفة بالتعاون مع تمكين وصندوق الوقف.

- تنفيذ 4 دفعات من البرنامج التدريبي التعاوني حول المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting) لعدد 66 موظفاً من مختلف الإدارات ذات الصلة بالمصرف، وذلك بالتعاون مع Behind the Balance Sheet. ويهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات المحاسبة الجنائية لموظفي المصرف. كما وسيتم تنفيذ 4 دفعات أخرى من البرنامج خلال يناير 2024.

- تنفيذ البرنامج التدريبي التعاوني لتطوير المهارات الإشرافية لعدد 21 موظفاً بدرجة مراقب من مختلف إدارات المصرف، وذلك بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. ويهدف البرنامج إلى صقل وتعزيز عدد من المهارات الإشرافية للمشاركون مثل الإرشاد والتوجيه، أخلاقيات العمل والتواصل الفعال، التفكير المنطقي والابتكار وبناء خطط التطوير الشخصي.

- تنفيذ برنامج "التوجيه" لعدد 12 من موظفي المصرف الجدد وذلك بمشاركة عدد 11 من الإدارة العليا. يهدف هذا البرنامج لتعزيز التواصل ونقل الخبرات وتحسين بيئة العمل.

- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال التحاق 100 موظف بمنصة تعليم إلكتروني تابعة لمصرف التسويات الدولية ومختصة بالمجالات المصرفية والمالية.

- توسيعية موظفي المصرف بمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وكيفية تلافيها من خلال تزويدهم بخصوص تدريب إلكترونية شهرية متخصصة، وذلك في إطار برنامج التوعية والتدريب المستمر الذي ينفذه قسم أمن المعلومات بإدارة تقنية المعلومات.

- عقد عدد من المحاضرات الداخلية وورش العمل بالتعاون مع إدارات المصرف والمؤسسات ذات الصلة بعمل المصرف وذلك في المجالات المختلفة مثل الاقتصاد والاستثمار والاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

- منح فرص التدريب العملي لعدد 29 من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام 2023 بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمالي:

إجراء اختبارات الاختراق الشاملة للتحقق من وجود ثغرات أمنية

في إطار العمل الدؤوب والجهود المتواصلة لتعزيز أمن وحماية المعلومات في مصرف البحرين المركزي، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاقد مع شركة متخصصة لإجراء "اختبارات الاختراق الشاملة" وذلك للكشف عن مواطن الضعف والتتحقق من وجود ثغرات أمنية في البنية التحتية لتقنية المعلومات وتطبيقات الأنظمة المستخدمة بالمصرف، بحيث يمكن تدارك ومعالجة تلك الثغرات على النحو الأمثل والاسرع. وقد قدمت الشركة نتائج الاختبار إلى قسم أمن المعلومات بمصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت قائمة بالثغرات الأمنية المحتملة. وبناءً على ذلك، تمت مراجعة ومعالجة تلك الثغرات وإعادة التأكد من اغلاقها وذلك لتعزيز م坦ة الضوابط الأمنية ضد الاختراقات المحتملة. هذا ويعلم مصرف البحرين المركزي على إجراء اختبارين للختراق بشكل سنوي، كما يتم تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات عند إجراء هذه الاختبارات.

خدمات الأمن السيبراني للمراقبة والمُداره على مدار الساعة

قام مصرف البحرين المركزي ممثلاً بإدارة تقنية المعلومات بتطبيق خدمات الأمن السيبراني للمراقبة والمُداره على مدار الساعة، حيث يقدم نهجاً شاملاً لمراقبة وإدارة الأمن السيبراني، ويشمل هذا الحل مراقبة البنية التحتية والشبكات وجميع الأجهزة المرتبطة بالشبكة، إلى جانب إدارة قوية للثغرات الأمنية وقدرات متقدمة للكشف عن التهديدات وتدابير الاستجابة لها بفعالية، مما يضمن حالة التأهب والاستعداد المستمرة ضد الاختراقات والهجمات المحتملة.

برنامج سويفت لأمن العملاء (CSP) للتقدير المستقل

استمراً لعمل مصرف البحرين المركزي على تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني والمترتبة بالأنظمة المالية، تم الانتهاء من إجراء تقييم لبرنامج سويفت لأمن العملاء (SWIFT Customer Security Program - CSP) وذلك من قبل شركة متخصصة ومعتمدة من قبل سويفت، وقد تمت مشاركة تقارير التقييم المطلوبة وإجراءات الامتثال لضوابط الأمن الإلزامية مع شركة سويفت. ويعتبر هذا البرنامج من البرامج المطبقة على جميع أعضاء شبكة سويفت للمدفوعات، والذي يساعد بدوره المؤسسات المالية على ضمان أن تكون دفاعاتها ضد الهجمات الإلكترونية محدثة وفعالة، وبالتالي حماية سلامة الشبكة المالية الأوسع.

تمرين المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي

قام مصرف البحرين المركزي بتنظيم ورشة عمل تدريبية دول المرونة السيبرانية وطرق التعامل مع الهجمات والاختراقات الأمنية لقطاع الخدمات المالية والمصرفية، وقد تم إجراؤها بحضور الإدارة التنفيذية في المصرف وعدد من الرؤساء التنفيذيين والإداريين وموظفي الأمن السيبراني والفنين من مختلف المصادر المحلية الرئيسية العاملة في مملكة البحرين بالإضافة لشركة بنفت، وقد بلغ عدد المشاركين في التمرين أكثر من 80 مشاركاً. وتعتبر هذه الفعالية جزءاً من استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتعزيز الأمان السيبراني في قطاع الخدمات المالية والمصرفية وجهوده المستمرة لحفظه على استقرار القطاع والحرص على ضمان بيئة آمنة لجميع العاملين في القطاع المالي والعمالي والمجتمع ككل، إلى جانب سعي المصرف لتطوير مهارات وكفاءات القوى العاملة الوطنية في مجال الأمان السيبراني من خلال مثل هذه الورش العملية.

تطوير وتحسين النظام الأمني للبنية التحتية لشبكة الخاصة بنظام المدفوعات

تماشياً مع أهداف مصرف البحرين المركزي لتطبيق أفضل المعايير الدولية والعالمية في مجال أمن المعلومات، قامت إدارة تقنية المعلومات مع نهاية شهر سبتمبر 2023 بإدخال تحسينات أمنية كبيرة وذلك بعد الانتهاء من مشروع تطوير وتحسين النظام الأمني للبنية التحتية لشبكة المدفوعات الخاصة (Private Network). وقد تم استكمال ربط النظام بجهاز حفظ مفاتيح التشفير والانتهاء بذلك من نقل النظام إلى بنية تحتية مطورة للمفتاح العام (Public Key Infrastructure).

إعادة الاعتماد لشهادة الآيزو [ISO 22301:2019] لمعايير نظام إدارة استمراريه الأعمال

في إطار حرص مصرف البحرين المركزي على تبني أفضل المعايير العالمية وسعيه الدائم لتطبيق أفضل الممارسات التي تمكنه من ضمان استمرارية الأعمال، والجاهزية للتصدي للمخاطر المحتملة والاستدامة في تقديم الخدمات المصرفية والقيام بدوره الرقابي والشرافي على أكمل وجه، فقد حصل مصرف البحرين المركزي على إعادة الاعتماد للدورة الثانية لشهادة الآيزو "ISO 22301:2019" والمصدقة من قبل نظم إدارة خدمة الاعتماد بالمملكة المتحدة (UKAS)، وذلك بعد التزام مصرف البحرين المركزي بتطبيق جميع المتطلبات المعيارية واجتياز عملية التدقيق بنجاح لتشمل جميع الممارسات في مختلف إداراته وأقسامه.

فوترة نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)

كجزء من أتمتة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، تم الانتهاء من تدشين نظام جديد يقوم بحساب مبالغ رسوم العضوية والعمليات في نظام آفاق وإصدار فواتير المصادر المحلية المشاركة، وقد تم ذلك عن طريق ربط نظام إدارة الخدمات المصرفية بنظام آفاق والذي بدوره سيلغي الاعتماد على العمليات اليدوية الحالية، كما سيشهد النظام الجديد في تحسين كفاءة ودقة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام آفاق.

نظام اصدار شهادة الترخيص للمؤسسات المالية

استمراراً ل усили مصرف البحرين المركزي لتحديث وأتمتة العمليات الحالية، قامت إدارة تقنية المعلومات بتدشين نظام جديد لإصدار شهادات الترخيص الرقمية للمؤسسات المالية من قبل مصرف البحرين المركزي بنجاح، وبذلك سيتم الاستغناء عن الطباعة الورقية للترخيص. كما تم إدراج ميزة رمز الاستجابة السريعة (QR Code) في الشهادة الرقمية الصادرة ليتم بذلك مستوى للتحقق من وجود ترخيص المؤسسة المالية في صفحة دليل التراخيص على الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي.

تطوير نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

كجزء من تطوير العمليات في مصرف البحرين المركزي، تم الانتهاء من تطوير وتحسين النظام الحالي والمعني بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STR) وذلك بناءً على التوصيات والمقررات المقدمة من المعنيين في وحدة التدريجات المالية التابعة لوزارة الداخلية بمملكة البحرين، حيث تم إدراج واستحداث حقول جديدة والتي بدورها ستشهد في تعزيز فعالية عمليات التحقيق التي تقوم بها إدارة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية بوزارة الداخلية. وتعكس هذه التعديلات نهجاً استباقياً لتحسين العمليات داخل مصرف البحرين المركزي، كما ستعمل على تعزيز التعاون مع السلطات المعنية في إدارة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية.

طلب زيارة لمتحف النقود

في إطار استراتيجية مصرف البحرين المركزي لتنفيذ أفضل الممارسات في تطوير تطبيق العمليات، تم الانتهاء من تدشين صفحة "طلب زيارة لمتحف النقود" على الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي. حيث بدأت إدارة إصدار النقد باستقبال طلبات الزيارة لمتحف عبر الموقع الرسمي للمصرف والذي بدوره يتحصل على كافة البيانات المطلوبة من الزوار ومن ثم إرسالها تلقائياً إلى البريد الإلكتروني الخاص بإدارة إصدار النقد. وبذلك تم الاستغناء عن الطريقة السابقة لاستقبال الطلبات عبر المكالمات الهاتفية، كما

ستسهم الطريقة الجديدة في عملية تنظيم طلبات الزيارة ويقلل من الجهد اليدوية إلى جانب تعزيز قنوات الاتصال بين مصرف البحرين المركزي وال العامة.

تقرير التسوية التلقائي

كجزء من خطة أتمتة العمليات الداخلية المتعلقة بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، تم الانتهاء من ربط رسائل كشوفات الحساب اليومية (MT950) لحساب مصرف البحرين المركزي بالريال السعودي المفتوح في المصرف المركزي السعودي (ساما) مع نظام إدارة الاحتياطي (TCS)، وذلك لإنشاء تقرير تسوية يقوم بالحفظ تلقائياً على الأرصدة إلى جانب القيام بحساب الفائدة اليومية المترتبة، مما سيسهم في إلغاء الاعتماد على العمليات اليدوية الحالية ويعزز من دقة عمليات التسوية.

تطوير نظام استلام طلبات التفويض وصناديق الاستثمار المشتركة والخاصة إلكترونياً

كجزء من جهود مصرف البحرين المركزي المستمرة لأتمتة الطلبات على النحو الأمثل، تم تدشين استثمارتين جديدين لتسهيل التعامل مع وحدات صناديق الاستثمار في الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي. الاستعارة الأولى هي استعارة طلب خطاب التفويض "RETAIL CIU APPLICATION FORM" والموجهة لمصارف التجزئة والمؤسسات المالية المعاملة في صناديق الاستثمار المشتركة. أما الاستعارة الثانية فهي نموذج إخطار استثناء "EXEMPT CIU / PIU NOTIFICATION FORM" والتي تقدم من قبل المستثمرين المعتمدين في صناديق الاستثمار المشتركة والخاصة وذلك لتزويد المصرف بتفاصيل حول أموالهم وأهدافهم والأطراف ذات الصلة وحسابات الاشتراكات وتفاصيل الاتصال، وذلك بهدف إخطار مصرف البحرين المركزي وطلب الموافقة عليها. ومن خلال جمع وتوثيق البيانات الالزمة بشكل إلكتروني، ستسهم هذه المبادرة في تسريع وتسهيل عمليات تقديم الطلبات وتقليل الجهد اليدوية مع الحفاظ على دقة وسرعة العمليات، كما ستعمل على تعزيز التواصل والتفاعل ما بين مصارف التجزئة والمؤسسات المالية والمستثمرين المعتمدين في صناديق الاستثمار مع مصرف البحرين المركزي.

ترقية نظام التقديم الإلكتروني لبيانات المؤسسات المالية (إسراد)

في إطار مبادرات مصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث الإصدارات من الأنظمة الحالية بهدف توفير أفضل مستويات الخدمة لمستخدمي النظام وتعزيز م坦ة أمن المعلومات، تم الانتهاء من تحديث وترقية نظام التقديم الإلكتروني لبيانات المؤسسات المالية (إسراد) من قبل الشركة المطورة بنجاح. ويعمل النظام على جمع البيانات الالزمة بشكل دوري من المؤسسات المالية المرخصة والخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي. وقد تضمنت الترقية نقل البنية التحتية للنظام إلى الحوسبة السحابية التابعة لأمازون (AWS)، إضافة إلى تدشين واجهات المستخدمين وتعزيز الخصائص الأمنية في النظام.

استبدال نظام التحكم بالدخول والانصراف لموظفي مصرف البحرين المركزي

في إطار سعي إدارة تقنية المعلومات لتحسين وتطوير الأنظمة والتي من شأنها أن تخدم موظفي مصرف البحرين المركزي بشكل أفضل، تم الانتهاء من استبدال نظام التحكم بالدخول والانصراف لموظفي مصرف البحرين المركزي باستخدام تقنية التعرف على بصمة الوجه بدلاً من بصمة الإصبع المستخدمة سابقاً، وذلك لتسييل وتوفير الوقت لموظفي المصرف أثناء عمليتي الدخول والانصراف، كما تتميز هذه التقنية بالكفاءة والدقة العالية ومستوى أمان أكبر.

ترقية وحدات التخزين المركزية والنسخ الاحتياطي لمصرف البحرين المركزي

ضمن مساعي إدارة تقنية المعلومات لتحديث أجهزة البنية التحتية الخاصة بها، تم بنجاح استبدال وحدات التخزين المركزية للمعلومات (Enterprise Storage) ونظام النسخ الاحتياطي لمصرف البحرين المركزي، حيث ستوفر هذه الوحدات والأجهزة الجديدة أحدث تقنيات التشفير والحماية ضد البرامج الضارة إلى جانب تحسين متطلبات أداء التطبيقات ورفع جهد التحمل، كما ستسهم في ضمان استمرارية العمل في المصرف لتوفير بيئة عمل رقمية فعالة وآمنة.

ترقية قاعدة بيانات مصرف البحرين المركزي من (أوراكل 11g) إلى (أوراكل 19c)

تماشياً مع مبادرات إدارة تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي لمواكبة أحدث إصدارات قواعد البيانات والامتثال للوصيات (أوراكل) باستخدام إصدارات حديثة لقواعد البيانات والتي تدعم التكامل مع التطبيقات المستضافة لدى مصرف البحرين المركزي. تمت بنجاح عملية ترقية إصدار قاعدة البيانات المركزية من (أوراكل 11g) إلى الإصدار المدعوم والشائع على نطاق واسع (أوراكل 19c). مما سيضمن تشغيل نظام قاعدة البيانات بأفضل أداء وبميزات أمان أقوى إلى جانب دعمها لأحدث أنظمة التشغيل مع توفير المزيد من التكاليف، وبذلك سيتم توفير منصة بيانات فعالة ومتكاملة لخدمة مستخدمي الأنظمة وتعزز مرونة أمن المعلومات لدى مصرف البحرين المركزي.

حماية المستهلك

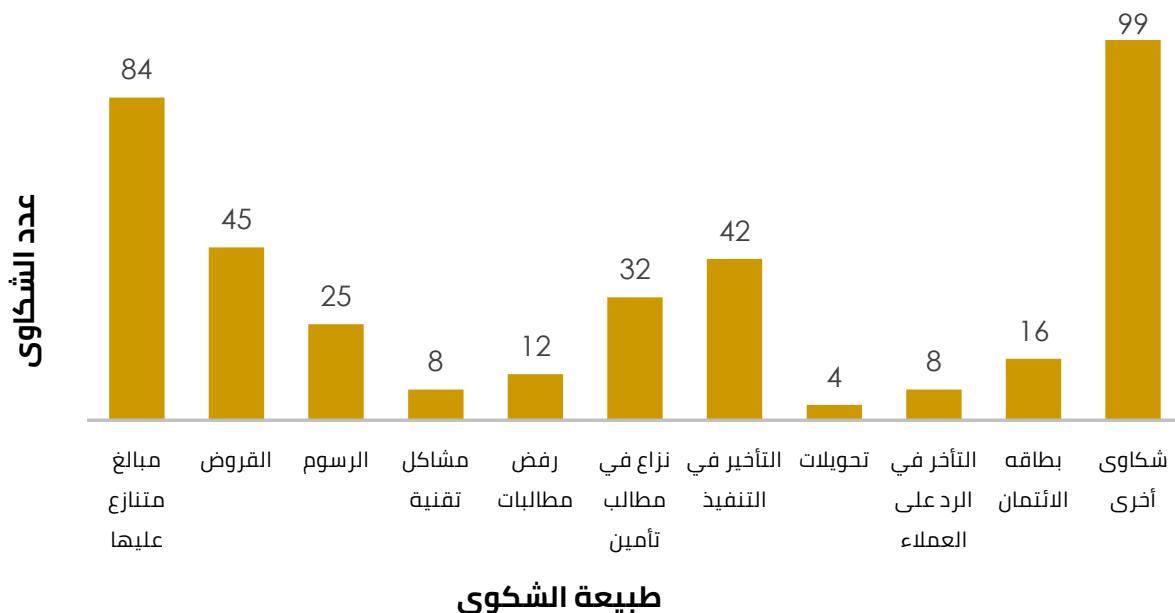
برنامج تواصل

- العدد الإجمالي للمقترضات/الشكاوى/الاستفسارات المستلمة (2496)
- العدد الإجمالي للشكاوى المستلمة (2072)
- العدد الإجمالي للاستفسارات المستلمة (327)
- العدد الإجمالي للمقترضات المستلمة (97)

تم التعامل مع كافة المقترضات والشكاوى والاستفسارات من قبل مكتب حماية المستهلك والإدارات المعنية بالمصرف.

شكاوى العملاء

بلغ عدد الشكاوى المستلمة 375 وذلك في نهاية عام 2023. ويوضح الرسم البياني أدناه توزيع الشكاوى حسب التصنيف التالي:



وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للإصدارات الصحفية (120 اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (92 عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (28 خبر)

الإصدارات الصحفية

التاريخ	العنوان
01.02.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
09.02.2023	مصرف البحرين المركزي ينظم ورشة عمل لتعزيز وتطوير الممارسات في القطاع المصرفي في الأمن السيبراني
22.02.2023	ارتفاع إجمالي عدد البحرينيين العاملين في القطاع المالي بنسبة 3.3% في عام 2022
19.03.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الأول لعام 2023
22.03.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
30.03.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر إطار تنظيمي للرموز الرقمية
11.04.2023	مصرف البحرين المركزي يعلن عن فتح باب التقديم في سباق التكنولوجيا والابتكار دوليًّا "الغسل الأخضر" في قطاع الخدمات المالية
03.05.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس

08.05.2023	صندوق الوقف ينظم محاضرة لدكتور مصطفى السيد ضمن الدورة الرابعة لسلسلة القادة المتميزين
17.05.2023	مشاركة مدير وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في مصرف البحرين المركزي في قمة الأصول المشفرة التي تم تنظيمها من قبل مؤسسة فاينانشل تايمز في المملكة المتحدة
18.06.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثاني لعام 2023
26.06.2023	مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين يعقدان اجتماعهما التشاوري الدوري
05.07.2023	مصرف البحرين المركزي يوقع مذكرة تفاهم مع مجموعة نيسبيت كينج بالمملكة المتحدة
26.07.2023	مصرف البحرين المركزي يرفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس
31.08.2023	مصرف البحرين المركزي ينظم طاولة مستديرة بالتعاون مع وزارة التنمية المستدامة حول الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية ودوكمطة الشركات وتعزيز دور القطاع العالى في تصميم أدوات مالية متعددة لتسرير وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
04.09.2023	برنامج "علم" يعلن عن جائزة المستثمر الذكي الخليجي
12.09.2023	قطاع التأمين في البحرين يحقق نمواً في إجمالي أقساط التأمين في الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2023
18.09.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر توجيهات جديدة بشأن الخدمات الاستثمارية المقدمة من قبل الشركات العائلية
24.09.2023	مصرف البحرين المركزي يمنح أول رخصة لشركات الاستثمار من الفئة الرابعة لمديري صناديق الاستثمار الجماعي لشركة باجز كابيتال
25.09.2023	بالتوازن مع مصرف البحرين المركزي يطرح منصة مدفوعات فورية للمؤسسات باستخدام تقنية البلووك تشين بالشراكة مع جي بي مورجان كون سيستيمز
22.10.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثالث لعام 2023
19.11.2023	مصرف البحرين المركزي يصدر إطاراً جديداً لإعداد التقارير الخاصة بالمهارات البيئية والاجتماعية ودوكمطة الشركات
03.12.2023	مصرف البحرين المركزي يحتفل بيوم المرأة البحرينية
10.12.2023	مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الرابع لعام 2023
11.12.2023	اليوم العالمي لمكافحة الفساد
11.12.2023	إعادة انتخاب مصرف البحرين المركزي كعضو في مجموعة التنسيق التابعة للشبكة العالمية لابتكار المالى للدورة الثالثة
12.12.2023	Waqf Fund organizes 13th Corporate Governance Workshop on Customer-centricity
20.12.2023	Waqf Fund Organizes a Presentation on Application of Ijarah – A Study of Shari'ah Standards, Laws and Judicial Rulings

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
ورشة عمل لتعزيز وتطوير ممارسات القطاع المصرفي في الأمن السيبراني	8-9 February 2023
الملتقي الدواري السنوي لجمعية مصارف البحرين	2 March 2023
ورشة عمل اتحاد المصارف العربية حول "الإدارة الفعالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة"	13-15 March 2023
مؤتمر ايوفي السنوي الحادي والعشرين للهيئات الشرعية	7-8 May 2023

30 May 2023	النسخة الرابعة من منتدى يوم الابتكار العالمي في التمويل الإسلامي
30 August 2023	طاولة مستديرة حول الإرشادات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية ودوكومة الشركات لتصميم أدوات مالية مبتكرة لتسرير وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
1-3 October 2023	ورشة عمل اتحاد المصادر العربية حول "تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والدوكومنة ومخاطر المناخ في الخدمات المالية"
10-12 October 2023	منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية
23-24 October 2023	ورشة عمل معهد الدراسات القضائية والقانونية دول مشروع قانون المعاملات المضمونة
29-30 November 2023	مؤتمر أيوفي - المصرف الإسلامي للتنمية السنوي الثامن عشر للعمل المصرفي والهالي الإسلامي
10 December 2023	منتدى التأمين المستدام
13 November 2023	المؤتمر السنوي لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (ميرا)
13 December 2023	اليوم العالمي للمصارف

المقابلات

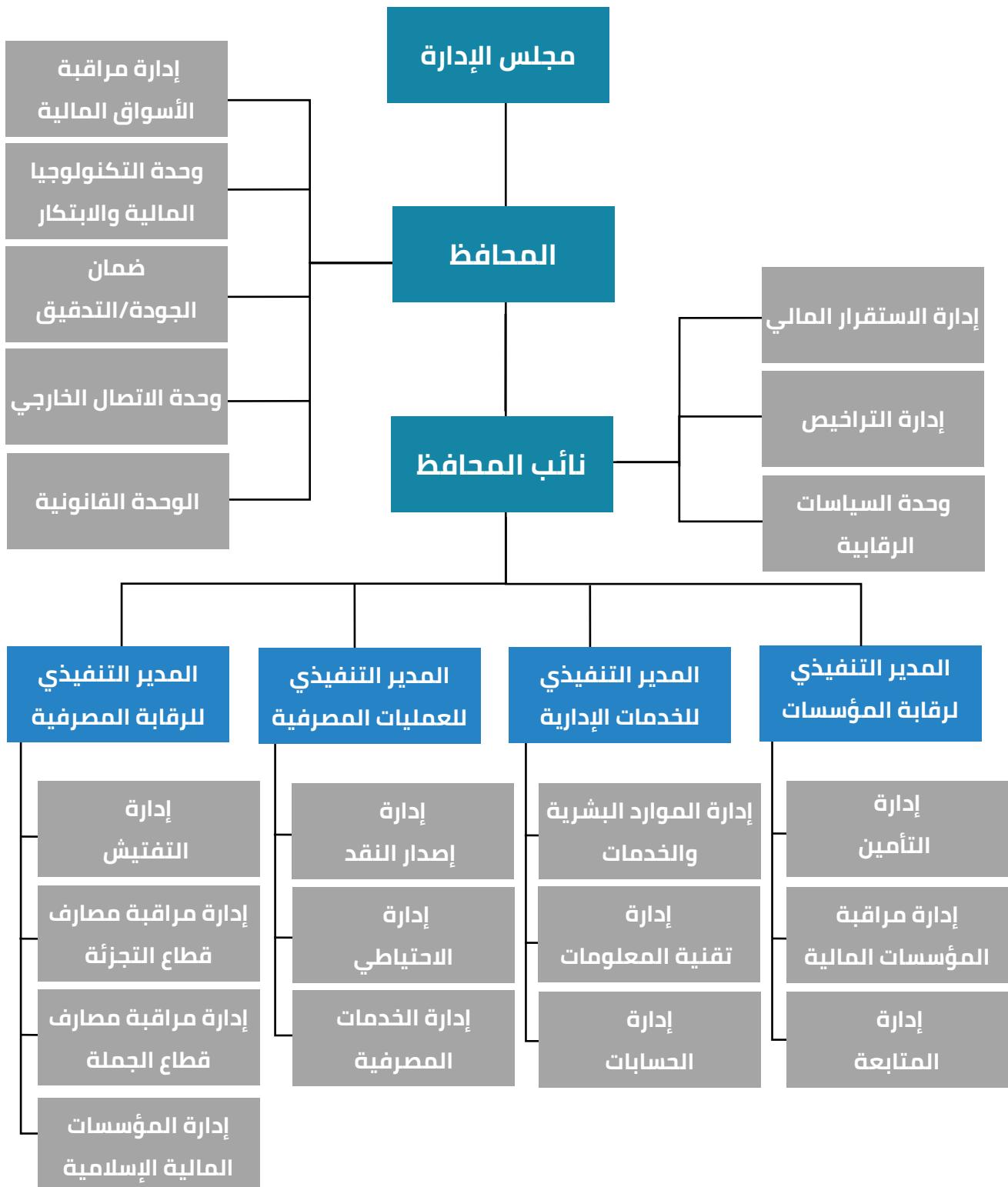
ال تاريخ	عنوان المقابلة	ضيف المقابلة	الجهة العلمية أو الفعالية
12 February 2023	Interview with The Telegraph "The Gulf state diversifying away from oil – and it's not buying a Premier League club"	HE Rasheed Al Maraj Governor	The Telegraph
15 June 2023	مقابلة حول طباعة الأوراق النقدية الجديدة للعيادي	فهد العربي مدبر – إدارة إصدار النقد	تلفزيون البحرين
15 June 2023	مقابلة حول الرقابة على السدوبات التي تجريها المصادر	مهما محمد عبدالله مدبر – ادارة التحليش	تلفزيون البحرين
13 September 2023	مقابلة حول موضوع نمو قطاع التأمين في النصف الأول من العام	الهام إبراهيم طالب مدبر – إدارة مراقبة التأمين	تلفزيون البحرين
19 September 2023	مقابلة حول موضوع إصدار التوجيهات الجديدة بشأن الخدمات الاستثمارية المقدمة من الشركات العائلية	إنسام العريض مدبر – إدارة مراقبة المؤسسات المالية	تلفزيون البحرين
10 October 2023	مقابلة حول جائزة المستثمر الخليجي الذكي التابعة	علي هارون العامر	تلفزيون البحرين

		لبرنامج برنامج التوعية الاستثمارية فُلم	مدير – إدارة مراقبة الأسواق المالية بالإنابة	
11 October 2023	Interview with Arabian Business regarding Fintech initiatives	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	Arabian Business	
20 November 2023	مقابلة حول اصدار إطاراً جديداً لعداد التقارير الخاصة بالمعارض على المؤسسات المالية البيئية والاجتماعية ودوكمنة الشركاء	عبير ال سعد مدير تنفيذي - المراقبة على المؤسسات المالية	تلفزيون البحرين	
22 November 2023	How Open Banking is Shaping the Future of Finance in the Middle East – Open Banking article	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	World Economic Forum (WEF)	
17 November 2023	Interview for the Asia Report Segment during the Singapore Fintech Festival 2023	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	BBC Asia Business Report	
23 November 2023	Interview for the Daybreak Middle East and Africa Segment during the Singapore Fintech Festival 2023	Yasmeen Al Sharaf Director- Fintech and Innovation Unit	Bloomberg TV	

الجوائز

ال تاريخ	العنوان	ال جهة المنظمة
11 October 2023	جائزة التميز للحكومة الإلكترونية 2023 – أفضل بيئة عمل للبنوك الرقمي (القطاع العام)	eGovernment
23 January 2024	المركز الثالث في مسابقة محافظة العاصمة لأجمل تزيين للمباني فئة المؤسسات الحكومية) بمناسبة احتفالات البلاد بالعيد الوطني وذكرى تولي حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم	Capital Governorate

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي



الفصل

4

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

مصرف البحرين المركزي
تقرير مدققي الحسابات المستقلين
والبيانات المالية
31 ديسمبر 2023

مصرف البحرين المركزي

البيانات المالية المدققة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الصفحة

المحتويات

2-1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	الميزانية العمومية
4	حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
10 - 5	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى أعضاء مجلس الإدارة

مصرف البحرين المركزي
ملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2023، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة للمصرف المركزي للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2023 قد تم إعدادها في كل الجوانب الجوهرية وفقاً للأسس المحاسبية المنشورة في الإيضاح (2) من البيانات المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولي. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تأكيد أمر – الأسس المحاسبية

نلتف الانتباه إلى الإيضاح رقم (2) من البيانات المالية والذي يوضح الأسس المحاسبية التي تم إعداد البيانات المالية وفقها. تم إعداد البيانات المالية حسب متطلبات إعداد التقارير المالية لمصرف المركزي. عليه، قد تكون البيانات المالية غير مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا أعلاه بخصوص هذا الأمر.

مسؤولية مجلس الإدارة التنفيذية عن البيانات المالية

إن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأسس المحاسبية المنشورة في الإيضاح (2) من البيانات المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة التنفيذية ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخلية من أيّة معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستثمارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كانت الإدارة التنفيذية تتوى تصفية المصرف المركزي أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسؤولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية لكل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تترجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميمه والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة التنفيذية.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة التنفيذية الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهي مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن يدفع المصرف المركزي للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

اننا نتواصل مع الإدارة التنفيذية فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ٢١ جي

كي بي أم جي فخرو
رقم قيد الشريك 213
10 مارس 2024

مصرف البحرين المركزي

الميزانية العمومية

كما في 31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	إيضاح	
			الموجودات
2,500	2,500	4	ذهب
1,577,108	1,859,778	5	احتياطيات أجنبية
2,773,741	3,477,419	6	مبالغ مستحقة من وزارة المالية
446,592	631,055	7	نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
35,906	62,816	8	موجودات أخرى
4,835,847	6,033,568		اجمالي الموجودات
			المطلوبات
684,353	667,820	4	عملات ورقية ومعدنية متداولة
3,230,724	4,471,297		ودائع بالدينار البحريني من بنوك
278,269	189,007		ودائع أخرى
558	642		مبالغ مستحقة لمصارف مركبة أخرى
2,500	2,500		أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين
6,151	6,145		مخصص العملة المسحوبة
13,201	17,001	9	مطلوبات أخرى
4,215,756	5,354,412		اجمالي المطلوبات
			أرصدة رأس المال
200,000	200,000	10	رأس المال
279,831	310,990	11	احتياطي عام
119,032	147,408	12	احتياطي طوارئ
21,228	20,758	13	احتياطي إعادة التقييم
620,091	679,156		اجمالي أرصدة رأس المال
4,835,847	6,033,568		اجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال

خالد حميدان
المحافظ

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً من هذه البيانات المالية.

مصرف البحرين المركزي
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 ألف دينار بحريني	2023 ألف دينار بحريني	ايضاح
95,887 (76,669)	292,145 (235,778)	الإيرادات
19,218	56,367	إيرادات الفوائد
5,354	5,214	مصروفات الفوائد
8,512	11,991	صافي إيرادات الفوائد
570	(257)	رسوم التسجيل والتراخيص
3,607	7,095	أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية
37,261	80,410	صافي (خسارة) / أرباح الاستثمار المحققة
(12,785)	(13,137)	إيرادات أخرى
(3,331)	(3,106)	مجموع الإيرادات
(948)	(1,787)	المصروفات
(18)	(22)	مصروفات الموظفين
(17,082)	(18,052)	مصروفات عمومية وإدارية
20,179	62,358	مصروفات طباعة الأوراق النقدية
(40)	(39)	رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية
20,139	62,319	مجموع المصروفات التشغيلية
(7,569) (10,070)	(28,660) (31,159)	ربح السنة قبل مخصص انخفاض القيمة
2,500	2,500	مخصص انخفاض القيمة
		ربح السنة
		محول لاحتياطي طوارئ
		محول لاحتياطي عام
		أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين

خالد حميدان
المحافظ

حسن خليفة الجلاهمة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 جزءاً من هذه البيانات المالية.

مصرف البحرين المركزي

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2023

1 المنشأة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو كيان اعتباري قانوني عام تم إنشائه بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 ("القانون"). وينص القانون على أغراض المصرف المركزي بالإضافة إلى صلاحياته ومهامه.

المصرف المركزي مسؤول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين، وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة لقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب 27، مملكة البحرين.

ت تكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2023 وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى، وقد تمت الموافقة على إصدارها بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 10 مارس 2024.

2 الأساس المحاسبي

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الهامة (إيضاح رقم 3) وفقاً لمتطلبات إعداد التقارير المالية على النحو المبين في الجزء 1 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، ما لم ينص على خلاف ذلك.

3 السياسات المحاسبية الهامة

1/3 العرف المحاسبي

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2/3 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار البحريني، وهي العملة الوظيفية لمصرف المركزي. تم تقرير جميع المبالغ المعروضة إلى أقرب ألف دينار بحريني، فيما عدا المشار إليه خلاف ذلك.

3/3 الذهب

يحتسب الذهب بالتكلفة.

4/3 احتياطيات أجنبية

ت تكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. يتم احتساب جميع الموجودات المالية بالتكلفة بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

5/3 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة

ت تكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

6/3 المعدات

جميع المعدات التي يستخدمها المصرف المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصنروفات التي يمكن نسبها مباشرةً لشراء المعدات.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

6/3 المعدات (تتمة)

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

7/3 عملات ورقية ومعدنية متداولة

العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

8/3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة تقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

9/3 مقاييس العملات الأجنبية

يدخل البنك المركزي في مقاييس العملات الأجنبية مع البنوك في البحرين. يتم تسجيل الفرق بين سعر المقابلة وسعر معادلة الدينار البحريني كأرباح وخسائر محققة في تاريخ السداد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

10/3 مخصص انخفاض القيمة

يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة. يتم تقدير انخفاض القيمة على الموجودات الأخرى بناء على قابلية الاسترداد للأصل.

يستخدم المصرف المركزي الاحتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي كما يقرها مجلس الإدارة.

11/3 احتساب الإيراد

إيرادات الفوائد

يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالإعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق. يتم إطفاء العلاوات أو الخصومات من شراء السندات على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتبقى للاستثمار، ويتم إدراجها تحت بند دخل الإيرادات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

رسوم التسجيل والترخيص

يتم احتساب رسوم التسجيل والترخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

11/3 احتساب الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

12/3 مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

13/3 مصروفات طباعة الأوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

14/3 المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المحددة بالالتزام.

4 فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

2022	2023	
الف	الف	الدعم المصرح به:
دينار بحريني	دينار بحريني	ذهب
2,500	2,500	احتياطيات أجنبية - إيضاح (5)
1,577,108	1,859,778	
1,579,608	1,862,278	العملات الورقية والمعدنية المتداولة
(684,353)	(667,820)	فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة
895,255	1,194,458	

وفقاً للمادة رقم (19) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن 100% من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب 116,931 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 103,666 ألف دينار بحريني).

احتياطيات أجنبية

5

2022	2022
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
1,506,842	1,791,512
70,266	68,873
1,577,108	1,860,385
-	(607)
1,577,108	1,859,778

ودائع لدى البنوك
محافظة السندات

مطلوبًا: مخصص انخفاض القيمة على السندات (راجع إيضاح 12)

جميع السندات مستورة في سوق نشطة حيث أن 99.91% من السندات متعلقة بحكومة مملكة البحرين أو ذات درجة استثمارية من فئة BBB أو أعلى (99.90%: 2022) بناءً على القيمة السوقية. جميع الودائع (100%: 2022) والسندات (100%: 2022) مقومة بالدولار الأمريكي.

بلغت القيمة السوقية لمحفظة السندات المالية (والتي تتضمن النقد والفوائد المستحقة لهذه المحفظة) كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 69,988 ألف دينار بحريني (70,552 ألف دينار بحريني: 2022).

6 مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية ("الوزارة") للمدفوعات والمقبولات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

7 نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
22	22
19,584	21,598
426,986	609,435
446,592	631,055

النقد
مبالغ مستحقة من بنوك محلية
صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين

8 موجودات أخرى

2022	2023
ألف	ألف
دينار بحريني	دينار بحريني
9,800	13,798
4,587	4,526
1,735	1,771
15,080	36,004
4,704	6,717
35,906	62,816

فوائد مستحقة
قرופض الموظفين
معدالت
مرابحة مدينة *
أخرى

* مبلغ المرابحة المدينة مضمون مقابل صكوك صادرة من قبل مملكة البحرين بمبلغ 36,004 ألف دينار بحريني (36,004: 2022).
15,080 ألف دينار بحريني).

مطلوبات أخرى 9

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
4,664	4,824	رسوم تراخيص موجلة مستلمة
2,022	1,406	ذمم دائنة أخرى
5,790	9,781	فوائد مستحقة
725	990	مصروفات مستحقة
13,201	17,001	

رأس المال 10

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
500,000	500,000	المصرح به
200,000	200,000	الصادر والمدفوع بالكامل

احتياطي عام 11

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
269,761	279,831	الرصيد في بداية السنة
10,070	31,159	المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
279,831	310,990	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (12) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسبة التالية من صافي الربح للسنة:

- 100% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام 25% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- 50% من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- و25% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

12 احتياطي طوارئ

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
111,219	119,032	الرصيد في بداية السنة
7,569	28,660	المحول خلال السنة
-	(607)	المستخدم خلال السنة (راجع إيضاح 5)
244	323	استرجاع موجودات مخصصة
119,032	147,408	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (21) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره 28,660 ألف دينار بحريني (2022: 7,569 ألف دينار بحريني) من صافي ربح السنة إلى احتياطي الطوارئ. خلال السنة، تم استخدام الاحتياطي لمخصص على محفظة السندات بمبلغ وقدره 607 ألف دينار بحريني (2022: لا شيء)، واسترجاع موجودات مخصصة تم استخدامها سابقاً من احتياطي الطوارئ بمبلغ وقدره 323 ألف دينار بحريني (2022: 244 ألف دينار بحريني).

13 احتياطي إعادة التقييم

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار بحريني	دينار بحريني	
21,177	21,228	الرصيد في بداية السنة
51	(470)	الحركة خلال السنة
21,228	20,758	الرصيد في نهاية السنة

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بالأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملات الأجنبية.

14 المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصلة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة. علاوة على ذلك، بلغت الالتزامات القائمة المتعلقة بمعاملات مقايضة العملات (الشراء بالدولار الأمريكي مقابل الدينار البحريني) كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ وقدره 2,049 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 1,911 مليون دينار بحريني).